

نتنياهو يؤكد أنه واثق من سماح ترامب بالوفاء بوعده تطبيق السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة في غضون بضعة أشهر!



نتنياهو وغانتس- اتفاق يمهد للضم.

الضم الإسرائيلي سيكون بمثابة ضربة قاضية لحل الدولتين الذي يحظى بدعم دولي، وسوف يخلق الباب أمام استئناف المفاوضات ويهدد الجهود المبدولة للدفع قدما بالسلام الإقليمي. في المقابل أشاد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بالاتفاق على تأليف حكومة الوحدة الإسرائيلية الجديدة الذي وقع بين رئيس الحكومة وحزب الليكود بنيامين نتنياهو ورئيس حزب أزرق أبيض بني غانتس، وأكد أن البيت الأبيض سيتعاون معها بشكل وثيق. وجاء ذلك في تصريحات أدلى بها بومبيو إلى وسائل إعلام خلال مؤتمر صحافي عقده الأسبوع الماضي، وتطرق فيها أيضاً إلى قضية فرض السيادة الإسرائيلية على منطقتي غور الأردن وشمال البحر الميت فقال إن الإدارة الأميركية ستعرض أمام الحكومة الإسرائيلية موقفها بهذا الشأن في الأخر الخاصة، ولكنه في الوقت عينه شدد على أن الضم هو قرار ينبغي على إسرائيل اتخاذه ولن تتدخل واشنطن فيه. وردا على تصريحات بومبيو، قالت منظمة «بتيسليم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان إن هذه التصريحات تثبت النيات الحقيقية للطرفين الإسرائيلي والأميركي.

وأضافت «بتيسليم» في بيان صادر عنها، أن الضم على أرض الواقع وواقع الفصل العنصري في المناطق المحتلة لن ينتظرا حتى الأول من تموز فهما قائمان منذ فترة طويلة. وأكدت أن على المجتمع الدولي أن يتوقف عن التلغم والتحرك ضد الواقع القائم بالفعل بغض النظر عن أي عمل إسرائيلي إضافي.

إليه قبل أيام، حذر خلالها من خطورة التوجهات الإسرائيلية نحو استغلال الانشغال العالمي بمواجهة وباء كورونا من أجل تثبيت وضع قائم جديد، وضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية وإعلان السيادة الإسرائيلية عليها، ودعا الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها والتنبه لخطورة ما تنوي الحكومة الإسرائيلية القيام به على الاستقرار الإقليمي والأمن في المنطقة.

وأكد غوتيريش أن المطلوب اليوم هو التعاون بين الحكومات لمواجهة الوباء العالمي، وليس الإجراءات الأحادية، معربا عن قلقه حيال الأوضاع الصحية في قطاع غزة والقدس الشرقية على وجه الخصوص. كما أكد أن قرارا إسرائيليا بإعلان ضم المستوطنات أو أي أجزاء من الضفة الغربية سيخلق الباب أمام المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ويقضي على أفق حل الدولتين.

وحذر مسؤولون كبار في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إسرائيل من نية ضم أجزاء من الضفة الغربية، حيث قال منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل إن مثل هذه الخطوة ستشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

وقال بوريل إن الكتلة المكونة من ٢٧ دولة عضو لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على المنطقة، وأنها ستواصل مراقبة الوضع عن كثب وأثارة الأوسع، وستصوت وفقا لذلك.

وقال مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في إحاطة عبر الفيديو لمجلس الأمن، الذي يعقد في كل شهر جلسة لمناقشة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، إن

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إنه واثق من أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب سيسمح له بالوفاء بوعده الانتخابي في تطبيق السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية في غضون بضعة أشهر من الآن.

وأضاف نتنياهو، في خطاب مسجل تم بثه خلال مؤتمر نظمه جماعات أفنجيلية في الولايات المتحدة يوم الأحد في مناسبة إحياء الذكرى الـ ١٠٠ لمؤتمر سان ريمو، أنه قبل ٣ أشهر اعترفت خطة ترامب للسلام («صفحة القرن») بحقوق إسرائيل في الضفة الغربية، وتعهد الرئيس ترامب بالاعتراف بسيادة إسرائيل على المستوطنات الإسرائيلية هناك وفي غور الأردن، ويعد بضعة أشهر من الآن، أنا واثق من أنه سيتم احترام هذا التعهد وستكون قادرين على الاحتفال بلهظة تاريخية أخرى في تاريخ الصهيونية.

وأشار نتنياهو إلى أنه يخشى من أن يجلس على كرسي الرئاسة الأميركية في البيت الأبيض بعد أقل من عام المرشح الديمقراطي جو بايدن، لكنه في الوقت عينه كرز قناعته بأن ترامب سوف يحترم تعهده بفرض السيادة الإسرائيلية خلال الفترة القليلة المقبلة.

يذكر أنه في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان ١٩٢٠ تمت المصادقة على قرارات اتخذت في مؤتمر باريس للسلام من طرف مجلس الدول الأوروبية في إثر الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك المصادقة على الانتداب البريطاني في فلسطين واعتماد «وعد بلفور» من العام ١٩١٧.

يذكر أنه وفقا لصيغة اتفاقية حكومة الطوارئ بين حزبي الليكود وأزرق أبيض، فاعتبارا من الأول من تموز ٢٠٢٠، سيكون بإمكان نتنياهو طرح الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة بشأن تطبيق السيادة في مناطق من الضفة الغربية لمصادقة الحكومة وإوا الكنيست. بالإضافة إلى ذلك سيتم تمرير قانون بهذا الصدد في أسرع وقت ممكن ولن تتم عرقلة أو تأجيله من طرف رئيسي لجنة الكنيست أو لجنة الخارجية والأمن. وتنع الاتفاقية على أن أي إجراء إسرائيلي ينبغي أن يحصل على دعم الولايات المتحدة وأن يأخذ في الاعتبار معاهدتي السلام مع الأردن ومصر. وما زال احتمال قيام إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية يثير مزيدا من الإدانات الدولية.

وأجرى وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي هذا الأسبوع اتصالات مع نظرائه في عدد من البلدان بما في ذلك روسيا وألمانيا ومصر واليابان والسويد والنرويج، حذر خلالها من أنه سيكون لأي ضم محتمل أثر مدمر مما يضع حدا لحل الدولتين وستكون له تداعيات وخيمة على الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تعقد جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في هذا الشأن.

وذكر بيان صادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية، السبت، أن السكرتير العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عبر في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط عن مشاركته الانزعاج حيال النوايا الإسرائيلية، معتبرا أن اتخاذ الحكومة الإسرائيلية خطوات نحو ضم المستوطنات أو أجزاء من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، سيهدد خرقا خطيرا للقانون الدولي.

وجاءت رسالة غوتيريش ردا على رسالة بعث بها أبو الغيط

كلمة في البداية سيناريوهات خروج إسرائيل من أزمة كورونا

بقلم: أنطون شلحت

يشمل هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» عددا من التحليلات التي تتناول النتائج المباشرة والبعيدة المدى المترتبة على تفشي وباء كورونا فيما يتعلق بالسياسة والاقتصاد في إسرائيل، وتسلط الضوء على سيناريوهات الخروج المتداولة في إثر انتشار هذه الجائحة. ووفقا لها، تعتبر أزمة كورونا من الناحية الاقتصادية عبئا ثقيلا على الاقتصاد الإسرائيلي، وما يمكن قوله الآن، هو أنه ليس هناك موقف واضح أو تصور واحد لتداعيات الأزمة اقتصاديا، فثمة من يعتقد أن إسرائيل سوف تعيد «حيويتها الاقتصادية» في نهاية العام ٢٠٢١، والأكثر تأولا يضع نهاية العام الحالي كحلقة تخرج فيها إسرائيل من الأزمة، ويتعلق الأمر بمدى إطالة عمر الإغلاق وتوقيته خلال الفترة المقبلة. غير أنه لا شك في أن الأزمة الاقتصادية التي أحدثها فيروس كورونا سوف ترافق إسرائيل في الأشهر المقبلة، فمعدلات البطالة التي وصلت إلى الحضيض في الأعوام الماضية مسجلة أقل نسبة بطالة في تاريخ البلد، ارتفعت خلال الأزمة لتصل إلى ٢٥٪، وحتى في السيناريوهات المتفائلة تشير التوقعات إلى أن هذه النسبة ستراجع لتصل إلى ١٠٪ مع نهاية العام ٢٠٢١، وهذا سوف يشكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا على الدولة، فضلا عن أن المصالح الصغيرة والمستقلة منها سوف تحتاج إلى وقت كي تتعافى من هذه الأزمة الاقتصادية، ولن يسرع جزء منها إلى إعادة من أقيلا من العمل، على الأقل حتى ينجح في ترويم مصالحه من الناحية الاقتصادية.

ويعتقد أكثر من محلل اقتصادي أن إسرائيل ستعاني من أسوأ ركود اقتصادي في تاريخها هذا العام، بحيث سيقفز معدل البطالة مع انتهاء أزمة كورونا إلى ١٢٪ بحسب تقدير صندوق النقد الدولي، بينما يقدر بنك إسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي، لا يتضمن أي تفسيرات توقفت قبل الأزمة عند ٤٪، فيما يتوقع انخفاضا بنسبة ٥ر٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

ولفت أحد المحللين إلى أن تقرير بنك إسرائيل، الذي يظهر الفارق في التوقعات والمعطيات التي نشرها صندوق النقد الدولي بشأن تداعيات كورونا على الاقتصاد الإسرائيلي، لا يتضمن أي تفسيرات بل جداول وتقديرات فقط، ما يعني ضرورة الانتظار فترة للحصول على صورة أوضح بخصوص حجم الخسائر وتأثير الأزمة على الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى الرسم من ذلك فإن هذا المحلل يتوقع صورة قائمة للاقتصاد الإسرائيلي بسبب الأزمة، مستذكرا أنه في الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٩ لم ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، ولم يكن الاقتصاد في حالة ركود ولا حتى بشكل تقني، ما يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي سيكون في الربعين المقبلين في حالة من النمو السلبي، فقط في العام ٢٠٢١ سيشهد نموا بنسبة ٥٪، علما أن توقعات بنك إسرائيل قبل الأزمة أشارت إلى أن العام المقبل كان من المفروض أن يشهد انتعاشا اقتصاديا بنسبة ٨ر٧٪.

تجدد الإشارة أيضا إلى الأزمة الاقتصادية، التي ولدها كورونا، جاءت لتراكم أزمة اقتصادية كانت إسرائيل دخلت في خضمها خلال العام ٢٠١٩، حيث ارتفع العجز في ميزانية الدولة، بسبب سياسات وزير المالية الحالي موشيه كحلون، وبسبب غياب حكومة ثابتة لمدة عام كامل، كما لا بد من الإشارة إلى أن الحالة الاقتصادية كانت أحد أسباب قوة نتنياهو في العقد الأخير، فقد تحسن الاقتصاد الإسرائيلي وازداد نموه السنوي، وتراجعت معدلات البطالة إلى الحد الأدنى في تاريخ الدولة، وارتفع استهلاك المواطنين، وزادت معدلات السفر والسياحة إلى الخارج، وفي ضوء ذلك يجب متابعة كيف ستؤثر الأزمة في مستقبل حكم نتنياهو، لا سيما وأن قواعد الانتخابية وقواعد الأحزاب الدينية المتمزعة تنتمي إلى الشرائح الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي.

على الصعيد السياسي، يمكن القول إنه منذ انتهاء الانتخابات في آذار ٢٠٢٠، وتكليف رئيس «أزرق أبيض» بني غانتس بتأليف الحكومة، استغل نتنياهو أزمة كورونا أحسن استغلال سياسيا، فقد كانت يتصرف كما لو أنه هو صاحب التكليف بتأليف الحكومة، وكان يعرض على غانتس تارة إقامة حكومة طوارئ وتارة أخرى إقامة حكومة وحدة وطنية. بينما لم يبادر غانتس، وهو المكلف بإقامة الحكومة، إلى أي خطوة، كذلك وضعه نتنياهو كل الوقت في مربح ردة الفعل على اقتراحاته، وخاصة بعد سقوط خيار إقامة ما يعرف باسم «حكومة أقلية» تدعمها القائمة المشتركة من الخارج، ونجح نتنياهو بشكل غير مباشر، بسبب الأزمة في تفكيك تحالف «أزرق أبيض» إلى ثلاثة أحزاب، وفي الاتفاق مع غانتس على إقامة حكومة يتبادل فيها الرجلان رئاسة الحكومة مع تمثيل كبير لحزب «أزرق أبيض» المخلص، فضلا عن استعداد غانتس للتوصل إلى تسوية بشأن موضوع ضم أراض في الضفة الغربية إلى إسرائيل، ولدعم قانون يبيح لتنتياهو إمكانية أن يكون في الحكومة كقائم بالأعمال في مرحلة التنابؤ بالرغم من لوائح الانتهاج.

ومن الواضح الآن أن نتنياهو سعى لإقامة حكومة بشرطه وفي مقدمتها: أولا، استمرار التغيير الذي يقوم به اليمين في المؤسسة القضائية، والذي يعتبر أحد ركائز مشروع اليمين في العقد الأخير، فضلا عن أن نتنياهو ينسجم معه لأن لديه مصلحة شخصية تتمثل في ملفاته الجنائية التي ساهمت الأزمة الحالية في تأجيل البت فيها. وثانيا، تشريع قانون يضمن بقاء نتنياهو في السلطة بعد إجراء التنابؤ على رئاسة الحكومة، حيث أن القانون ينص على استقالة وزير إذا ما تم تقديم لائحة اتهام ضد.

ثمة جانب آخر يجب متابعته، وهو ما أشار إليه بحث جديد يقوم به محاضران من الجامعة العبرية بالقدس وجامعة حيفا هذه الأيام ويتعلق بلجوء حكومة نتنياهو الانتقالية الحالية إلى أنظمة الطوارئ، بالرغم من طابعها المعادي للديمقراطية. ويشير البحث في نتائجه الأولية إلى أنه منذ ١٥ آذار الفائت أقرت الحكومة ٧٠ نظاما جديدا كهذا، وهو أكبر عدد تقدم عليه حكومة إسرائيلية منذ إقامة الدولة، بما في ذلك خلال فترات الحروب المتعددة، ما يشير إلى سلوك خطر للغاية وغير ديمقراطي، ويجزم الباحثان أن هذا السلوك اختارت الحكومة أن تعمل بصورة استبدادية وغير ديمقراطية، وعلى نحو يخرق التوازن المفترض أن يكون قائما بين السلطات الثلاث التي تتكون منها الدول السوية والتي هي، أولا وقبل أي شيء آخر، سلطة القانون.

تعديل عدة قوانين أساس من شأنه أن يؤخر إقامة حكومة نتنياهو الخامسة!

*اتجاه الحلفاء الجدد هو نحو تقديم توصية بتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة من أجل كسب أسبوعين إضافيين لاستكمال تركيب الحكومة *كتلة «يمينا» تهدد بعدم الانضمام إلى الحكومة *حزب العمل أقر الانضمام إلى الحكومة وليس له الحق في الاعتراض على قانون ضم المستوطنات*

الأحد، أن ٦٤٪ من أعضاء المجلس المركزي أيدوا الانضمام إلى حكومة نتنياهو وغانتس، في عملية تصويت إلكترونية، شارك فيها ٩٠٪ من أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٨٤٠ عضوا، وسط شجعات بأن عملية التصويت الإلكتروني فيها ثغرات تسهم بالتزوير. وجاءت النتيجة وفق توقعات رئيس حزب «العمل» عمير بيرتس.

يشار إلى أن كتلة العمل التي تضم ٣ نواب منقسمة، إذ أن من يوافق على الاتفاقية هما عمير بيرتس، الذي سيتولى حقيبة الاقتصاد، وزميله إيتسيك شمولى، الذي سيتولى حقيبة الرفاه. فيما تعارض الاتفاقية ميراف ميخائيلي، التي قالت إنها بذلت جهدا لإقناع أعضاء الحزب بالتصويت ضد الاتفاقية. وتجه الأنظار حاليا إلى ميخائيلي وكيفية تصرفها بعد أن أقر حزبهما الاتفاقية، فقد أعلنت في الأيام الأخيرة أنها لن تكون ملتزمة بالتصويت على كل قرار تتخذه الحكومة، إلا بما يتوافق مع برنامج وتطلعات حزب العمل.

وتبين من تفاصيل الاتفاقية المبرمة بين بيرتس وغانتس أن كتلة العمل ستكون ضمن تحالف أزرق أبيض، وليس لها الحق في الاعتراض على أي قرار حكومي، أو الانخراط في مسعى لإسقاط الحكومة. ولن يكون لحزب العمل حق الاعتراض، وحق حرية التصويت على قانون ضم المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، كما أنه ممتنع على الحزب أن يصوت ضد الحكومة، أو أن يشارك في مسعى لإسقاط الحكومة وحل الكنيست قبل الموعد المقرر لها بالاتفاقية.

كما ظهر في الاتفاقية الثنائية بين بيرتس وغانتس، أن الحزبين يدعوان إلى تغيير طريقة التعامل مع قطاع غزة وحركة حماس، وهذا النص يندرج مع تصريحات كل قادة أزرق أبيض في جولات الانتخابات الأخيرة، والتي طالبوا فيها حكومة نتنياهو بوقف الترتيب القاضي بإدخال أموال من قطر إلى قطاع غزة.

منصبا نتنياهو وغانتس. وفي حين أن أزرق أبيض ومعه حزب العمل وكتلة «ديرخ إيرتس» (هندل وهاوزر)، لديهم فائض من مناصب وزارية وبرلمانية، فإن الأزمة شديدة في الليكود ذاته ومع حلفائه. فتحالف الليكود يضم ٥٩ نائبا لخمس كتل برلمانية، أصغرها كتلة النائبة الوحيدة أورلي ليفي- ألكسيس. وحتى الآن باتت مضمونة مشاركة كتلتي المتدينين المتزمتين شاس ويهدوت هتورا، فيما سيتم إسناد منصب برلماني للنائبة ألكسيس، والمشكلة العالقة ستكون مع كتلة «يمينا» التي لها ٦ نواب، لثلاثة أحزاب من اليمين الاستيطاني المتطرف، ويترأس هذا التحالف وزير الدفاع نفتالي بينيت، ويهدد بينيت بعدم المشاركة في الحكومة. وقال في تصريحات صحافية إنه كما يبدو أن نتنياهو ليس معنيا بمشاركة الكتلة في الحكومة، وتطالب كتلة «يمينا» بثلاث حقايب وزارية، ولكن هذا سيكون شبه مستحيل لدى نتنياهو، لأنه لن يتبقى شيء لحزب الليكود، الذي فيه أيضا يعود حالة قلق بين شخصيات البارزة. ولهذا من الورد جدا أن يعرض نتنياهو على «يمينا» تمثيلا في الحكومة أقل من توقعاتها، بغية دفعها خارج الحكومة، إذ أنه يضمن تأييدها لكل المشاريع اليمينية المتطرفة، مثل مشروع ضم المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة.

أما في الليكود، وكما ذكر، فإن القلق يسود كتلته، إذ أن عدد الحقايب الوزارية المتبقية لا يكفي عدد الذين يتولون حاليا مناصب وزارية، فيما ستجد شخصيات بارزة في الليكود نفسها، إما مع فئات حقايب وزارية، أو حتى خارج تركيبة الحكومة كليا. ولكن من الصعب رؤية أزمة تقود إلى انشقاق في كتلة الليكود على خلفية الوضع القائم.

وكما توقع العادة، فإن توزيع الحقايب على نواب الليكود سيكون في الساعات الأخيرة، للإعلان عن تشكيل الحكومة كليا (طالعوها تفاصيل أكثر عما يدور في الليكود في مقالة أخرى من ٣)، وفي سياق متصل، أعلن حزب العمل، في ساعة متأخرة من مساء

ما زال موعد إقامة حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، بشراكة بيني غانتس وحزبه أزرق أبيض، مجهولا، نظرا إلى حاجة الائتلاف المتبلور إلى تعديل قوانين أساس، تتطلب أغلبية ٦١ نائبا على الأقل، قبل أن تقدم الحكومة أوراقها للكنيست، بهدف المصادقة عليها، ومن ثم التصويت على تركيبة الحكومة.

وقد شرعت الهيئة العامة في الكنيست بمعالجة بعض هذه القوانين، قبل أن يتم طرح كامل الاتفاقية على جدول أعمال الكنيست، في الوقت الذي تنظر فيه المحكمة العليا في التماسات ضد اتفاقية تشكيل الحكومة، نظرا لما فيها من مشاريع قوانين تنقض قوانين أساس، وتتقوض نشاط كتل المعارضة في الكنيست، وقالت مصادر في أروقة الكنيست إنه على ضوء تعقيدات تشكيل الحكومة من حيث سن القوانين اللازمة، فإن الشركاء المقترحين في الحكومة، وخاصة كتلتي الليكود وأزرق أبيض، ووحدهما تزمان ٦٩ نائبا، سيعرضون على رئيس الدولة رؤوفين ريفلين طلب تكليف بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة من أجل كسب أسبوعين آخرين. وكان ريفلين قد استخدم صلاحياته، ونقل مهمة تكليف نائب لتشكيل الحكومة إلى الكنيست بعد أن فشل غانتس نفسه، وهي مهلة تمتد لـ ٢١ يوما، وتنتهي مساء ٦ أيار المقبل. ولهذا إذا لم تنب مهمة تشكيل الحكومة حتى يوم الأربعاء ٦ أيار، سيتم تقديم تكليف نتنياهو في ذلك اليوم، ليحصل وفق القانون على مهلة ١٤ يوما إضافيا، للانتهاء من تشكيل الحكومة (طالع تقريرا عن أبرز القوانين التي سيتم تعديلها من ٣).

تعقيدات حزبية واسمية
ويواجه تشكيل الحكومة، من حيث التركيبة الحزبية، ومن حيث التركيبة الاسمية في حزب الليكود، عدة تعقيدات، ويصنف اتفاق الائتلاف على أن عدد الحقايب الوزارية لليكود وحلفائه من جهة، وأزرق أبيض وحلفائه من جهة أخرى، ١٦ حقيبة لكل طرف، بما فيها

تحليلات: معظم الاهتمام لدى قيادة الجيش الإسرائيلي في الفترة الأخيرة متجه نحو حزب الله والجبهة الشمالية!

***مصادر أمنية إسرائيلية: إطلاق إيران أول قمر اصطناعي عسكري
يثبت أنها لا تهمل جهوزيتها العسكرية بالرغم من أضرار كورونا***



تفردت حزب الله في السياح الحدودي، أكثر من رسالة.

وأشار المحلل إلى أنه إذا كانت حادثة المس بالسياح رداً على مهاجمة السيارة، فإن المقصود إشارات حذرة ومدروسة، هدفها تبادل رسائل بين حزب الله وإسرائيل، من دون التسبب بتصعيد، وأكد أن هناك مصلحة لإسرائيل ولحزب الله أيضاً بالامتناع من حدوث اشتباكات، وخصوصاً في فترة أزمة كورونا. لكن في الوقت عينه، يريد الطرفان الدفاع عن مصالحهما.

وخلص إلى القول: يمكن أن نفهم أن القاعدة القديمة، العين بالعين، لا تزال تطبق في الشرق الأوسط كما في الماضي، لكن في زمن الكورونا، فإنها تجري بصورة أكثر حذراً وأكثر حكمة. والاستراتيجية الإسرائيلية هي مواصلة المعركة بين الحروب في سورية كلما دعت الحاجة، لذلك هي تتواصل، لكن بكثافة أقل مقارنة بالفترة التي سبقت تفشي الوباء. ويشدد مصدر أمني كبير على أن عمليات انتقامية تكتيكية كهذه وغيرها، كما شهدت الحدود اللبنانية في أمس، لن تغير استراتيجية الجيش الإسرائيلي.

على صعيد آخر ذكرت صحيفة "يديعوت أchronوت" أن إيران أطلقت لأول مرة قمراً اصطناعياً عُرف رسمياً بأنه عسكري من طرف الحرس الثوري، وكشفت أثناء ذلك عن منصة جديدة لإطلاق الأقمار الاصطناعية، وعن تدشين موقع جديد لإطلاقها. ووفقاً لمسؤولين أمنيين تحدثت معهم الصحيفة، تعطي هذه الخطوات انطباعاً بأنه على الرغم من الأضرار الكبيرة التي لحقت بإيران من جراء فيروس كورونا، فإنها لا تهمل جهوزيتها العسكرية.

وأضافت الصحيفة: صحيح أن الحرس الثوري الإيراني كان شريكاً في إطلاق أقمار اصطناعية في السابق، لكن هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها طهران بأن الحديث يدور حول نشاط عسكري وحول نشاط لمنظمة أمنية هدفها الأول هو الدفاع عن نظام الملاي. ووفقاً لتقارير إعلامية فإن القمر الاصطناعي دخل إلى المسار المنخفض الذي يميز أقمار التصوير حول الكرة الأرضية. وقال طال عنبار، الخبير في شؤون برنامج الصواريخ والفضاء الإيراني، للصحيفة: "بموجب تقارير إعلامية غربية يبدو أن القمر الاصطناعي الجديد دخل إلى المسار المذكور، وإن كنا لم نر بعد صوراً قام بالتقاطها. ويمتلك الإيرانيون القدرة على الوصول إلى صور أقمار اصطناعية تجارية، وهذه القدرة ساعدتهم على تخطيط الهجوم الصاروخي الناجح ضد منشآت النفط السعودية، لكن ثمة أهمية أيضاً لتشغيل أقمار التجسس بصورة ذاتية". وأضاف عنبار: "تم إطلاق القمر الاصطناعي الجديد من دون إعلان مسبق وبسرعة من خلال منصة إطلاق متحركة ثلاثية المراحل. وبذا بثت إيران إشارات فحواها أن بمقدورها أن تطلق صواريخ بالستية من مواقع متنوعة في حال تعرض مواقع الإطلاق المحصنة التي أنشأتها للهجوم".

وأضافت الصحيفة أن عملية إطلاق أول قمر اصطناعي عسكري إيراني جاءت في فترة تصاعد التوتر في مقابل الولايات المتحدة، بعد أن قام سلاح البحر الإيراني في مطلع الأسبوع قبل الماضي مرة أخرى باستفزاز سفن الأسطول الأميركي في الخليج الفارسي. وأصدر الرئيس الأميركي دونالد ترامب أوامر إلى الأسطول تقضي بتدمير سفن إيرانية تقترب في المرة المقبلة من السفن الأميركية.

وأشارت إلى أن إسرائيل شجبت إطلاق القمر الاصطناعي العسكري من طرف الحرس الثوري، ودعت الأسرة الدولية إلى فرض عقوبات إضافية على النظام الإيراني. وجاء من وزارة الخارجية الإسرائيلية أن "إيران تواصل تركيز جهودها في العدوانية العسكرية بدلاً من معالجة قصوراتها حيال أزمة الكورونا في أراضيها، ومن الاهتمام بعشرات ألوف المواطنين الإيرانيين الذين أصيبوا بالوباء".

الشهور الأخيرة، حتى قبل وصول فيروس كورونا إلى المنطقة، ففي إثر اغتيال قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني من طرف الأميركيين في العراق، بات نصر الله الشخصية الأهم بالنسبة إلى المحور الشيعي في كل ما يتعلق بالصلة بين إيران وحزب الله. وإلى جانب إقامة بنية تحتية إرهابية تعتمد على مرتزقة لبنانيين، يعمل حزب الله على إقامة بنية تحتية عسكرية مهمة ذات قدرة على العمل من الأراضي السورية إلى جانب الجبهة اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك يستمر الحزب في محاولة التقدم إلى الأمام في كل ما يتعلق بمشروع الصواريخ الدقيقة.

وبرايه فإن تموضع حزب الله في سورية ولا سيما بمحاذاة منطقة الحدود في هضبة الجولان، يثير قلق إسرائيل في الوقت الحالي أكثر من تموضع إيران في سورية، ويقف موضوع منع تعاطم قوة الحزب في رأس أولويات الجيش الإسرائيلي. وثمة من يعتقد في إسرائيل أن الضائقة الاقتصادية والصعوبات الماثلة أمام نظام الحكم في لبنان تشكل فرصة لممارسة ضغط عسكري أكبر على حزب الله. ولا بد من الإشارة إلى أن الأوضاع الاقتصادية في لبنان كانت سيئة للغاية حتى قبل تفشي فيروس كورونا. وتشير التقديرات السائدة في إسرائيل إلى أنه في حال تفاقم الأوضاع الاقتصادية في لبنان ستسرع حملة الاحتجاج الاجتماعية في بلد الأرز وسيخرج السكان مرة أخرى إلى الشوارع وتندلع تظاهرات عنيفة. وعلى خلفية ذلك يبدو أن نصر الله معني بأن يوضح أنه لا يخشى من وقوع مواجهة مع إسرائيل. ورسائله بهذا الشأن غير موجهة إلى إسرائيل فقط بل أيضاً إلى سكان لبنان وإلى أعدائه.

أما المحلل العسكري في موقع واينت رون بن يشاي فأكد أن أزمة الكورونا دفعت وكلاء إيران العنيفين في شتى أنحاء الشرق الأوسط إلى تخفيض نشاطهم، لكنهم لم يوقفوا عملياتهم بصورة مطلقة. وقال إن عناصر الحرس الثوري الإيراني يواصلون محاولاتهم لإقامة جبهة ضد إسرائيل في سورية، وتواصل الميليشيات الشيعية العراقية إطلاق صواريخ على الجنود الأميركيين في العراق، ويواصل حزب الله نشاطه في الجولان السوري ضمن ما يطلق عليه اسم "ملف الجولان"، الذي في إطاره يقيم بنية تحتية إرهابية معادية لإسرائيل في القرى المتاخمة للحدود. وهذا النشاط لحزب الله هو الذي أدى، على ما يبدو، إلى التوتر في الساحة الإسرائيلية - اللبنانية. وثمة حادثتان وقعتا في مكانين مختلفين من لبنان - بعيدين عن بعضهما البعض - رفعتا مستوى التوتر. وظاهرياً، لا علاقة بينهما. لكن من المحتمل جداً أن الحادثة الأولى التي وقعت كانت جزءاً من المعركة السرية - المعركة بين الحروب - التي بواسطتها تقوم إسرائيل بإحباط مبادرات حزب الله الإرهابية في سورية. والحادثة الثانية كانت، على ما يبدو، رداً من حزب الله.

ويشير بن يشاي إلى حادثة تعرض سيارة لبنانية للقصف في بلدة جديدة - يابوس الموجودة على المعبر الحدودي الأكبر والرئيسي بين سورية ولبنان، على طريق بيروت- دمشق. والحادثة الثانية وقعت على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، في منطقة كيبوتسي المنارة والمالكية. وبحسب بيان الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، التقطت إشارة إنذار من السياح الممتد على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان، ونشأ شك في حدوث محاولة تسلل. بعد مرور وقت ليس طويلاً، وبعد فحص قام به الجيش، استبعد احتمال التسلل، لكن اكتشفت ثلاث فتحات خطيرة في السياح جرت، على ما يبدو عن قصد، في ثلاثة أماكن مختلفة.

أكدت تحليلات أمنية إسرائيلية متطابقة خلال الأيام القليلة الفائتة أن الأسبوع الأخير اتسم بعودة تدريجية إلى الأوضاع الأمنية المألوفة المعروفة خلال السنوات القليلة الماضية، وأنه بعد هدوء نسبي ساد في إثر تفشي فيروس كورونا، ونشوء فرص جديدة لتعاون مع دول من المنطقة، برزت مرة أخرى التحديات القديمة.

وقال المحلل العسكري لصحيفة "معاريف" طال ليف - رام إن معظم الاهتمام لدى قيادة الجيش الإسرائيلي في الأيام الأخيرة متجه نحو الجبهة الشمالية، فرداً على عملية هجومية نسبت إلى إسرائيل في سورية، قام مقاتلو حزب الله يوم السبت قبل الفاتح بعملية مثقلة في السياح الأمني الحدودي، وانطوت الرسالة التي أراد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله توجيهها من خلال تلك العملية، على مقولة فحواها أنه حتى في هذه الأيام الصعبة التي تمر على لبنان لن يتردد في الرد على أي مس من الحزب ولو بثمن حدوث تصعيد. ومثلما حدث في واقعة إطلاق النار في اتجاه سيارة إسعاف عسكرية في مستوطنة "أفيغيم" في أيلول الفائت، يوضح نصر الله أن أي رد فعل من جانبه يمكن أن يحدث على طول منطقة الحدود الشمالية وليس فقط في منطقة هار دوف (مزارع شبعاً) كما كان في الماضي.

وأضاف ليف- رام: في إسرائيل يشعر المسؤولون بالقلق من كون حزب الله يحاول أن يبلور معادلة ردّ جديدة أشدّ حدة، ويعتقد قادة الجيش الإسرائيلي أنه لا يجوز السماح بذلك، ومع ذلك لا يمكن التغاضي عن رسالة بشأن عملية تبعد خطوة واحدة عن التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية وارتكاب عملية مسلحة نوعية في ٣ مناطق مختلفة، ولا شك في أن نصر الله وجه تهديده إلى البطن الرخوة للجيش الإسرائيلي واستغل نقاط ضعف عملائه، كما استخدم مناطق هي في منأى عن المراقبة وكثيفة الأشجار أتاحت للمقاتلين أن يبقوا متخفين طوال الطريق نحو السياح الحدودي. وتبقى النقطة الإيجابية الوحيدة من ناحية إسرائيل، برأيه، هي أن قوات الجيش هزعت إلى مكان العملية خلال ٣ إلى ٤ دقائق وتصرفت كما لو أن هناك عملية تسلل إلى الأراضي الإسرائيلية. ومثلما أن حزب الله ينقل رسائل إلى إسرائيل، فإن هذه الأخيرة تنقل رسائل إليه أيضاً. وجاء آخر هذه الرسائل من خلال عملية الهجوم ضد سيارة تابعة لحزب الله في منطقة الحدود بين سورية ولبنان قبل نحو ١٠ أيام والتي نسبت إلى إسرائيل. ولم تنفذ هذه العملية بهدف تصفية مقاتلي حزب الله الذين كانوا داخل السيارة. ويمكن الافتراض أنه لو كان داخل السيارة مقاتلون تابعون للحرس الثوري الإيراني لكانوا لقوا مصرعهم. والصاروخ الأول الذي أطلق في اتجاه السيارة لم يصب الهدف، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة. وفي السنوات الأخيرة تتمتع إسرائيل من تصفية ناشطي حزب الله في الأراضي السورية. وسيتغير هذا القرار فقط في حال وجود حاجة إلى كبح عملية عسكرية متدرجة، أو القضاء على بنية تحتية إرهابية. وهذا ما حدث مثلاً في كانون الثاني ٢٠١٥ عندما قامت إسرائيل وفقاً لوسائل إعلام أجنبية بتصفية نجل عماد مغنية، أحد الناشطين المهيمن في الحزب.

وتابع المحلل: إن المعادلة بين إسرائيل وحزب الله واضحة: أي إصابات في صفوف أحد الجانبين ستؤدي إلى تصعيد فوري للأوضاع في الجبهة الشمالية. وثابت الجانبان أكثر من مرة أنهما غير معنيين بمثل هذا التصعيد، وبالرغم من ذلك فإن التصعيد يمكن أن يحدث. ونظراً لأن عملية الهجوم على سيارة حزب الله كانت ذات أهمية فإن ردة فعل الحزب كانت متوقعة.

وأشار ليف رام إلى أن التوتر في مقابل حزب الله ازداد في

حان الوقت لتسمية الوضع الجديد الذي فرض علينا: الكورونايّة!

مثلها مثل الكولونايّة، تتغلغل الكورونايّة أيضاً من الخارج إلى المجتمع المحلي، وتغير نظام حياته وتعمل على الوعي وتغزوه. إذا لم نبدأ الآن في الكفاح من أجل تشكيل هذا العصر الجديد، هناك خشية من أن قوى الاستبداد ستسيطر على المجتمع تحت غطاء الأزمة

بقلم: أورن يفتحئيل (*)

في الشهرين الماضيين، منذ اقتحام فيروس كورونا لحياتنا، حدثت تغييرات كبيرة في سير وأداء المجتمع والاقتصاد والحيز، على شتى المستويات: العالمي والقطري والمحلي. لقد تغيرت معايير أساسية، وسنت قوانين، وتوقفت النشاط الاقتصادي الهائل بكوابع ضاحجة، وتوقفت عوالم السياحة والثقافة والرياضة، بالإضافة إلى عرقلة التواصل الشخصي اليومي والأساسي. على الرغم من أن الأزمة ستتم بالتاكيد، فلا يبدو أن الأمور ستعود إلى طبيعتها وسابق عهدها، وقد نكون على أبواب حقبة جديدة، وهي حقبة أسميها «الكورونايّة».

إن مصطلح «الكورونايّة»، بالطبع، يردد صدى الكولونايّة، وإن كان ذلك في ظروف مختلفة، مثل الكولونايّة، هنا أيضاً، يبدأ تنظيم الأمور بواسطة غزو خارجي عدواني على حياة مستقرة نسبياً. وهو أيضاً غزو يغير العالم بطريقة لم يستعد لها المجتمع المحلي ويغير بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الكورونايّة، مثل الكولونايّة، تهاجم الوعي أيضاً، وتغيره من خلال بلاغات الزعماء السياسيين ووسائل الإعلام وأصحاب المصالح. خلاف ذلك، سيكون من المستحيل فهم أنه في خضم انتشار المرض بدرجة متوسطة (جديدة)، ولكن أقل من الأوبئة الأخرى التي انتشرت، سواء في الماضي البعيد أو القريب)، يدعن مليارات الأشخاص حول العالم لقرارات الإغلاق والدمار الاقتصادي دون احتجاج جارف. كل هذا أصبح ممكناً في ظل جو الطوارئ المفروض وبمساعدة وسائل الإعلام الثرثرة والزائعة التي تسكب التفاصيل في أعيننا وأذاننا ليل نهار حول «الكارثة» الذاهمة. في الساحة الإسرائيلية، من المستحيل فهم انهيار بيني غانتس على ذاته، وإدارة ظهره لمليون ناخب والقيام بإنقاذ خصمه بنيامين نتنياهو، لولا هيمنة خطاب الطوارئ «الكورونايي».

ما زالت الكورونايّة قيد التشكل، لكن الإحداثيات القصيرة والمتوسطة المدى بدأت تتضح: قوى السوق تثبت فشلها، وتسلط ضوعاً جديداً على عجزها عن التعامل مع أزمات أقل حدة، مثل تفاقم أسعار المساكن أو تدهور التعليم، الدولة القومية، التي ناعها الكثيرون حتى وقت قريب جداً مضى، تعود إلى مركز الأحداث بقوة، من خلال سياسة فرض الحدود القاسية والمركزة غير المسبوقة للسلطة من خلال تشريع أنظمة الطوارئ، من وجهة النظر الحزبية، تمر الحياة في سيرورة وإعادة الضبط، الأنماط الجديدة للتفاعل الرقمي والاجتماعي تكتسب زخماً، مع بقاء إمكانية لحدوث تغيير في الحيز البشري.

لكن على المدى الطويل، وهو الأهم، ما زالت الأمور أقل وضوحاً. فالكورونايّة تتبذى كفترة صراع ستدور على اعتماد قواعد جديدة، كما هي الحال غالباً في الأزمان العميقة، التي تخلق فرصاً لتفكيك وبناء النظام والتغيير الهيكلي.

فمن جهة، تعمل القوى الحاكمة المهيمنة على الاقتصاد والثقافة والتفاحة بالفعل على تغيير قواعد اللعبة، لغرض القبض على زمام السلطة والموارد، بزعم أنهم يسلكون كما يسلكون «الصالح الجمهور»، بينما هم في الممارسة العملية يسعون إلى تقوية وإفادة أنفسهم وترك المحرومين على العايش. ومن جهة أخرى، بعد فشل قوى السوق والإدارة «الحليلة» في الوقت الحقيقي، هناك بدائل أخرى لإدارة المجتمع، وخصوصاً في مجال البنى التحتية الأساسية مثل الصحة والإسكان والمواصلات والتعليم. فقد تمددت هذه البنى التحتية بشكل كبير عندما بدأت إدارتها وفقاً لمبادئ الجدوى والربح. فالخصخصة والإهمال اللذان تعاني منهما هذه الخدمات يتبديان أماناً الآن بشكل كامل، وذلك في مواجهة أزمة من المستوى المتوسط لا تهدد غالبية السكان بشكل كبير حقاً.

إن العلاقة بين الكورونايّة والكولونايّة ليست لغوية أو عرضية فقط. فخطر سيطرة قوى الاستغلال أو الاستبداد على المجتمع على خلفية أزمة عميقة، هو أمر معروف من التاريخ القريب والبعيد، في إسرائيل لفلسطين، هذا ليس مجرد تاريخ، بل هو واقع حقيقي وراهق. في الواقع، تدفع القوى الاقتصادية بالفعل من أجل «تقليصات» (مما يعني نقل الموارد من الضعيف إلى القوي، من الجمهور إلى أصحاب وسائل الاقتصاد خاصة، من الأقباليات غير الممثلة إلى القوى المهيمنة). وفي الوقت نفسه، تقوم الدولة بنسخ أساليب السيطرة الأمنية من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى اليهود في المدن الإسرائيلية. يعمل معسكر الفصل العنصري السياسي بقوة على ضم أجزاء من الضفة الغربية (بلغة مفسولة «فرض السيادة»)، الأمر الذي سيؤدي إلى أن تصبح إسرائيل رسمياً نظام فصل عنصري منفصل وغير متكافئ للمقيمين فيه.

إن أمر الساعة للقوى الديمقراطية، التي تعمل من أجل مجتمع أكثر عدلاً واستقراراً، هو الدخول في الصراع على تشكيل سنوات الكورونايّة. سيكون النضال طويلاً، وعلينا أن نتعلم من دروس احتجاجات عام ٢٠١١، التي فشلت في تأسيس حركة تغيير تقدمية يمكن أن تصمد على مر السنين وتمثل جميع فئات السكان. هذا هو الوقت المؤاتي للاستفادة من الفترة الجديدة من أجل تشكيل حركات اجتماعية ونماذج ومؤسسات وآفاق لعقود قادمة، مع البحث عن مسارات جديدة للوصول إلى مجتمع عادل ومنصف.

الطريق يبدأ من شراكة يهودية عربية داخل إسرائيل، والتي لا توجد بدونها فرصة للتغيير الديمقراطي والاجتماعي. لكنه طريق يتواصل مع إقامة حركات مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة - الذين يعيشون أيضاً تحت الحكم الإسرائيلي - وحتى مع عدد غير قليل من جماعات في الوسط واليمين، ممن يعارضون نظام الفصل العنصري وتوقيض دولة الرفاه. إن المجتمع الذي يقوم على هذه العناصر سيكون أيضاً أكثر حصانة أمام الأزمات الأخرى - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والسياسية - التي من المحتمل أن تهبط علينا بشكل متواصل في حقبة ما بعد الكورونايّة.

(*) البروفيسور أورن يفتحئيل محاضر في الجغرافيا السياسية والدراسات الحضريّة في جامعة بن غوريون في النقب، ترجمة خاصة.

الليكود بات أشبه بحزب رمادي لا يظهر فيه سوى لون نتنياهو!

عدة بنود في اتفاقية تشكيل الحكومة عنيت بضمن استمرار حكم نتنياهو وبقائه في الحكومة إلى درجة حل الحكومة والتوجه لانتخابات في حال منعه المحكمة من الاستمرار في الحكم *شخصيات يفترض أنها "كبيرة" في الليكود ستجد نفسها في أحسن الأحوال بفتات حقائق وزارية لا يذكرها الجمهور *نتنياهو يواصل عملية تصفية "الفريق القيادي" كما نجح في تصفية مكانة "سادة الأمن" في صفوف الرأي العام

كتب براهيم جرابسي:

غنيت عدة بنود في اتفاقية تشكيل الحكومة الجديدة، الخامسة برئاسة بنيامين نتنياهو، بكيفية ضمان استمرار نتنياهو في رئاسة الحكومة، وبعده ضمان استمراره ووزير، قائماً بأعمال رئيس الحكومة، وبعفائه من واجب الاستقالة من الحكومة بسبب محاكمته بقضايا الفساد؛ وحتى هناك بند يتحدث عن حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات جديدة، في حال منعت المحكمة بقاء نتنياهو في الحكم.

وهذا يعني مسبقاً عدم فسخ المجال أمام الليكود لانتخاب رئيس جديد، فالمهم أن يبقى شخص نتنياهو رئيساً؛ وعدا ذلك، فإنه لم يعد في الحزب "فريق قيادي"، كما كان قبل مرحلة نتنياهو، الذي اهتم على مدى السنين بتصفية سياسية لكل من حاول أن يناقسه على منصبه الرفيع.

بنود الاتفاقية فيها نصوص غير مسبوقه في تاريخ السياسة الإسرائيلية، وفق ما يؤكد خبراء قانون، ومحللون عتيقون في السياسة الإسرائيلية، فهي تتحدث عن شخص بنيامين نتنياهو ورغبته وليس رغبات غيره.

وفي مقال له يقول المحلل السياسي رفيف دروكر، المعروف بانتقاداته اللاذعة لنتنياهو "ما تبقى ممن يسمون "كبار الليكود" لم تعد لديهم أي توقعات. لقد حاول جدهون ساعر، وتحطم، ولم يعد أحد يريد المحاولة. وقد صاغها عضو بارز في أزرق أبيض بهذه الكلمات: نحن نتفاوض مع حزب نتنياهو، وليس حزب الليكود. كل ما يهمله هو أن لا تكون أي غفرة في الاتفاقية، ما ستسمح لشخص آخر من الليكود بتولي منصب رئاسة".

وتابع دروكر "غلعاد إردان ويولي إدلشتاين وأصدقاؤهما يعرفون ذلك. نتنياهو أبقى لليكود الفتات لأنه يفضلهم صفاراً وصامتين. كما ظهر الرؤساء الآخرون للتكتل اليميني على أنهم تابعون خانعون. فأريبه درعي، الذي تافخ بإقناع بني غانتس وكأنه ضامن لتنفيذ الاتفاق، قد اختفى. ويعتقد ليتسمان مشغول بأعماله، كما يتخّر موشيه غفني (من قادة كتلة "يهדות هتوراة")".

وختم دروكر كتاباً "أن شهوة نتنياهو للسلطة أخضعت الميمن وحلم الضم لرغبة سارة ويائير في البقاء في شارع بلفور (مقر منزل رئيس الحكومة). وبقدر ما يبدو الأمر متطرفاً، فقد يدعمون قراره بالتوجه لانتخابات رابعة في قلب أزمة كورونا، لو لم يقبل غانتس بالتوقيع على الاتفاق بالشروط المنصوص عليها".

في مقدمة قائمة الليكود، في الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، شخصيات معروفة في الساحة الإسرائيلية، ومن بينها من يتطلع للمنافسة على رئاسة الليكود، "بعد نتنياهو"، كما أعلنوا من قبل، إلا أن أحدا منهم لا يعلم متى ستاتي مرحلة "ما بعد نتنياهو"، الذي يتصرف وكأنه واثق كلياً من أن محاكمته في قضايا الفساد، ستنتهي في دون شيء.

وتقديرات كهذه وردت عند بعض المحللين، على ضوء سعي نتنياهو وأذرعته لتغيير رؤساء النيابة العامة، مع انتهاء ولاية الحاليين، بمن يتوافقون مع هج نتنياهو، على أمل أن يغيروا اتجاه سير المحكمة، التي إن أدانت نتنياهو، فسيتأنف الأخير للمحكمة العليا. ولهذا رأينا إصرار نتنياهو على ضمان تمثيل قوي لليكود في لجنة تعيين القضاة الجديدة، بحيث يكون لحزبه عضوان من أصل ٤ أعضاء سياسيين، وبموجب القانون، فإن اعتراض عضوين من أصل ٩ على تعيين قاض للمحكمة العليا ممكن أن يتحول إلى "فيتو"، ومنع تعيينه.

ومن الشخصيات البارزة في الليكود ظهر يسرائيل كاتس،



نتنياهو، وجه واحد لليكود.

في الليكود أنفسها على هامش طاولة الحكومة والحقائق التي تتولاها، فهذا برز في حكومة نتنياهو ٢٠٠٩-٢٠١٣، التي ضمت حينها حزب العمل برئاسة إيهود باراك، وكان حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليرمان متحالفاً في قائمة الليكود. ولم ينجح يوماً كل الضجيج الذي ثار في أروقة الليكود.

وعملها هذا بات نهجا لدى نتنياهو، الذي كما ذكر على مر السنين الأخيرة، لديه منهجية في تصفية مفهوم "الفريق القيادي" للحزب. فالليكود بات الحزب الأكبر، كحزب؛ إن كان على مستوى التمثيل البرلماني، أو على مستوى القاعدة الجماهيرية. ولديه القوة الأكبر، مباشرة أو غير مباشرة في الحكم المحلي، بمعنى إدارة المجالس البلدية والقروية. ولكن أمام كل هذا، بات ملموساً في السنوات الأخيرة، أنه لم تعد أهمية لمؤسسات الحزب، مثل المجلس المركزي الذي يضم قرابة ٤ آلاف عضو، والسكرتارية القطرية للحزب.

وكم من مرة في سنوات مضت، منذ عودته لرئاسة الليكود في العام ٢٠٠٦، كان نتنياهو يبذل جهداً لتمرير قرارات في المجلس المركزي. حتى أنه في أكثر من مرة اضطر لسحب مشاريع قرارات، لمعرفته بصعوبة تمريرها، واليوم هذا لم يعد موجوداً.

شخصيات عديدة حاولت أن تقف له بالمرصاد وتتحدها إلى مستوى المنافسة، وغالبيةها لم تعد في كتلة الليكود. مثل: قديماً في سنوات التسعين- وزير الخارجية الأسبق دافيد ليفي. ولاحقاً أيضاً من تولى حقيبة الخارجية لسنوات، سيلفان شالوم، الذي اضطر لاعتزال السياسة في نهاية العام ٢٠١٥، بعد ٩ أشهر على انتخابات ذلك العام، بعد أن ظهرت شكوى ضده بتحرشات جنسية، تبين أن لا أساس لها، بعد أن بات خارج القضية، لأن الحديث عن نقض قرارات دخلت حيز التنفيذ، ولم يعد بالإمكان نقضها.

ولهذا فإن الليكود وأزرق أبيض أدركا صعوبة هذا التعديل، وأن المحكمة العليا ستنقضه على الأغلب، ولذا تم سحب مشروع القانونين، "النرويجي" وانشقاق قوائم المرشحين، لطحهما لاحقاً على الهيئة العامة. ولهذا قيل إن أزرق أبيض سيلاً لتعيين عدد من الوزراء، ليسوا أعضاء كنيست، لأن عدد نوابه لا يكفي عدد الحقائق الوزارية والمناصب البرلمانية المسنودة له.

تعديل قانون انشقاق الكتل البرلمانية، الذي يمنح بصيفته الحالية تمويل كتلة منشقة عن حزبها، من الحصول على تمويل حزبي، إلا إذا كان قد مرّت على الانتخابات مدة عامين، ويستثنى القانون القائم انشقاق أحزاب مسجلة عن كتلة تحالفية، والهدف من هذا التعديل منح تمويل حزبي، للناخبين المنشقين عن حزب "تلم" الذي يرأسه موشيه يعلون، وهو شريك في التحالف السابق لأزرق أبيض.

والنائبان هما تسفي هاوزر ويوزع هندل، وهما من اليمين الاستيطاني المتطرف، وسيشاركان في الائتلاف الحاكم، ضمن فريق أزرق أبيض، برئاسة غانتس، ولكن على الأغلب لن يحصلوا على مناصب وزارية، لأن القانون القائم يمنح توليها حقائق وزارية، بفعل انشقاقها عن حزبهما. وسيتوليان مناصب برلمانية، على حساب ما من المفروض أن يكون لكتل المعارضة التي لم يبق لها سوى لجنة المراقبة، التي ينص قانون أساس الكنيست على اسناد رئاستها للمعارضة البرلمانية. وحذر المستشار القانوني للجنة الكنيست غور بلاي، مطلع الأسبوع، في جلسة اللجنة البرلمانية الخاصة بإعداد القوانين لتمرير اتفاقية الائتلاف الحاكم، التي تعنى بنود لشل المعارضة، وأخرى لضمان استمرار حكم بنيامين نتنياهو

الذي يتولى حالياً حقيبة الخارجية، كمن ضمن لنفسه حقيبة المالية، بينما شخصيات أخرى احتلت مقدمة القائمة الانتخابية لم تعد لها حقائق كانت تحلم بها، بل ستحصل على فتات حقائق، فلتحالف الليكود كله ١٥ حقيبة، منها ما بات مضموناً للطفاء، وفي أحسن الأحوال سيحصل الليكود على ١٢ حقيبة، في حال بقي تحالف الأحزاب الاستيطانية "يمينا" خارج الائتلاف. فوزارة الداخلية لحزب شاس، والبناء والإسكان ستنتج إلى يهدوت هتوراة، بعد أن قرر رئيس الكتلة يعقوب ليتسمان التخلي عن حقيبة الصحة. وليس واضحاً ما سيكون مصير حقيبة التعليم، فإذا قرر تحالف أحزاب المستوطنين "يمينا" المشاركة في الحكومة، فقد تكون الحقيبة من نصيبه. وحتى حقيبة الأمن الداخلي، فإن الأحاديث تقول إن نتنياهو سيُسندها لأكثر المواليات له في الحزب ميري ريغف، ذات اللسان السليط والمنفلت على كل من يعارض نتنياهو، أشبه بما يفعله نجبل نتنياهو، يائير، في صفحات شبكات التواصل ضد كبار المسؤولين في الجهاز الحاكم، وفي جهاز القضاء بمن فيهم كبار مسؤولي النيابة.

ولكن هناك أسماء عديدة تنتظر من نتنياهو أن يسند لها مهمة معتبرة، مثل: غلعاد إردان، وزير الأمن الداخلي الحالي، وهناك من يقول إنه قد يبقى في منصبه؛ نير بركات، رئيس بلدية الاحتلال في القدس، الذي لفترة قصيرة قيل إنه هو الذي سيتولى حقيبة المالية؛ غدعون ساعر، الذي "تجرأ" على منافسة نتنياهو على رئاسة الحزب، وحصل على ٢٨٪ من الأصوات، وصورته غائبة حالياً في الصحف، التي تعرض صور نواب الليكود المرشحين لتولي حقيبة وزارية، وأيضاً هناك وزراء حاليون، مثل ياريف ليفين، الذي يُعد ذراعاً قوية لنتنياهو في الحكومة والكنيست، وكان مبعوث نتنياهو لصياغة ما يسمى "صفقة القرن"، وزيئيف الكين، ويواف غالانت، وتسيبي هوتوفيلي، وغيا غمليئيل، ويولي إدلشتاين- إذا اعترض بيني غانتس على توليه رئاسة الكنيست مجدداً، ففي هذه الحالة سيحل محله ياريف ليفين- ويوفال شتاينيتس، وأوفير أكونيس، وأمير أوحانا، وغيرهم.

ليست المرة الأولى

وهذه ليست المرة الأولى التي ترى فيها شخصيات كبيرة

الكنيست شرع في تعديل سلسلة قوانين لتلائم اتفاقية الائتلاف المتبلور

تعدو للجنة الانتخابات المركزية، التي أقرت القوائم الاسمية كما هي. وهناك من يرى أن المحكمة العليا ستتدخل في هذه القضية، لأن الحديث عن نقض قرارات دخلت حيز التنفيذ، ولم يعد بالإمكان نقضها.

ولهذا فإن الليكود وأزرق أبيض أدركا صعوبة هذا التعديل، وأن المحكمة العليا ستنقضه على الأغلب، ولذا تم سحب مشروع القانونين، "النرويجي" وانشقاق قوائم المرشحين، لطحهما لاحقاً على الهيئة العامة. ولهذا قيل إن أزرق أبيض سيلاً لتعيين عدد من الوزراء، ليسوا أعضاء كنيست، لأن عدد نوابه لا يكفي عدد الحقائق الوزارية والمناصب البرلمانية المسنودة له.

تعديل قانون انشقاق الكتل البرلمانية، الذي يمنح بصيفته الحالية تمويل كتلة منشقة عن حزبها، من الحصول على تمويل حزبي، إلا إذا كان قد مرّت على الانتخابات مدة عامين، ويستثنى القانون القائم انشقاق أحزاب مسجلة عن كتلة تحالفية، والهدف من هذا التعديل منح تمويل حزبي، للناخبين المنشقين عن حزب "تلم" الذي يرأسه موشيه يعلون، وهو شريك في التحالف السابق لأزرق أبيض.

والنائبان هما تسفي هاوزر ويوزع هندل، وهما من اليمين الاستيطاني المتطرف، وسيشاركان في الائتلاف الحاكم، ضمن فريق أزرق أبيض، برئاسة غانتس، ولكن على الأغلب لن يحصلوا على مناصب وزارية، لأن القانون القائم يمنح توليها حقائق وزارية، بفعل انشقاقها عن حزبهما. وسيتوليان مناصب برلمانية، على حساب ما من المفروض أن يكون لكتل المعارضة التي لم يبق لها سوى لجنة المراقبة، التي ينص قانون أساس الكنيست على اسناد رئاستها للمعارضة البرلمانية. وحذر المستشار القانوني للجنة الكنيست غور بلاي، مطلع الأسبوع، في جلسة اللجنة البرلمانية الخاصة بإعداد القوانين لتمرير اتفاقية الائتلاف الحاكم، التي تعنى بنود لشل المعارضة، وأخرى لضمان استمرار حكم بنيامين نتنياهو

ما زال موعد إقامة حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، بشراكة بيني غانتس وحزبه أزرق أبيض، مجهولاً، نظراً إلى حاجة الائتلاف المتبلور إلى تعديل قوانين أساس، تتطلب أغلبية ٦١ نائباً على الأقل، قبل أن تقدم الحكومة أوراقها للكنيست، بهدف المصادقة عليها، ومن ثم التصويت على تركيبة الحكومة.

وقد شرعت الهيئة العامة في الكنيست بمعالجة بعض هذه القوانين.

ومن أبرز القوانين التي سيتم تعديلها:

طلب الائتلاف الجديد أن يقر الكنيست الاتفاقية، بما تشمل مواعيد محددة لولاية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وموعد انتقال رئاسة الحكومة إلى بيني غانتس، وفي يوم انتقال رئاسة الحكومة، لن تكون حاجة لمصادقة الكنيست، ولا قسم يمين رئيس الحكومة البديل، ولا الوزراء أيضاً. وليس واضحاً مدى قانونية طلب كهذا. ولكن الهدف منه طمأنة بيني غانتس وأزرق أبيض، بأن تغيير رئيس الحكومة سيكون سلساً، من دون مناورات حزبية.

وبموجب ذات القانون، فإنه حينما سيتم إقرار اتفاقية الائتلاف، التي فيها سيكون تاريخ المناوبة بين نتنياهو وغانتس محدداً، ستكون إشكالية في طرح اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، لأن الاقتراح سيكون مرتبطاً بقانون يحدد هوية رئيس الحكومة وتاريخ عمله، إلا أن هذا ليس عائقاً جدياً، لكون الكثير من مشاريع القوانين تأتي لنقض قوانين قائمة، أو تعديلها.

أن تكون مكانة القائم بأعمال رئيس الحكومة بمكانة رئيس الحكومة، في حال واجه لوائح اتهام، بمعنى أنه ليس مفروضاً عليه الاستقالة من منصبه، وهذا كي يضمن بنيامين نتنياهو الاستمرار في عضويته للحكومة كوزير (قائم بأعمال الرئيس) بعد عام ونصف العام.

ولكن الاحتمال وارد بأن تنقض المحكمة العليا القانون، لأنه عادة القوانين الجديدة لا تسري على حالة قائمة، فقبل انتخابات

حقيبة المالية، يسرائيل كاتس، تصدى عدة مرات لنتنياهو في مشاريع قرارات في الحزب لخدمة شخص نتنياهو. كما أبعد نتنياهو وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون في العام ٢٠١٦، ليس فقط لأنه يتهم نتنياهو بضلوعه في قضية الغواصات التي ظهرت فيها رشاش، وإنما أيضاً لأن يعلون أبدى نية لمنافسة مستقبلية على رئاسة الليكود.

وهذا ملف طويل لنتنياهو، حتى بات لليكود هو نتنياهو، ونتنياهو هو الليكود. ولكن نتنياهو لا يكتفي بهذا، بل هو يريد كل الحلبة السياسية والمؤسسة الحاكمة لا لون فيها سوى لونه.

تخّر مكانة الجنرالات

في النصف الثاني من العام ٢٠١١، ولاحقاً لعدة سنوات، واجه نتنياهو حملة انتقادات من كبار قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وعلى مدى السنوات اللاحقة، ومنهم رئيس الموساد الأسبق، الذي مات قبل سنوات قليلة، مؤيد داغان، ورئيس جهاز المخابرات العامة "الشاباك" الأسبق يوفال ديسكين، ورئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي بات الآن شريكاً لنتنياهو في حكومته، ولحق بهم رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، وغيرهم من قادة، وفي وقت متأخر، رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس، ونسجم في الأونة الأخيرة، من حين إلى آخر، رئيس الموساد السابق تيمير باردو، وكلهم كانوا يؤكدون أن نتنياهو ينفرد في القرارات الحساسة، ويسعى لتحديد الطواقم المهنية في الجيش والمخابرات، وكانوا يعرضون بالتلميح كيف أنهم ضغطوا لمنعه من هذه المغامرة أو تلك، وشخصيات بهذا الوزن الأمني، في فترات سابقة لإسرائيل، كان بإمكانها أن تقلب حكومة رأساً على عقب، بعد أن تقلب الرأي العام، خلال وقت قصير، إلا أن نتنياهو كان أقوى من هذا، مستفيداً من التغيرات الحادة في التغيرات السياسية في الشارع الإسرائيلي، وسيطرته على صناعة الرأي العام، وساعده بهذا كثيراً في السنوات الأربع الأخيرة، الدعم المطلق من البيت الأبيض.

وخلال حملة الانتخابات الأخيرة، ظهر شريط فيديو في شبكات التواصل، يظهر فيه عدد من الأسماء المذكورة، وغيرهم، مثل رئيس الشاباك الأسبق عامي آيالون، وكان الحديث هناك، من شأنه أن يكون له الوقع الكبير، على شارع قدس طيلة الوقت العقلية العسكرية، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، بل تعززت قوة الليكود أكثر.

وها هما الجنرالات البارزان في السنوات الأخيرة غانتس وأشكنازي، ينخرطان الآن في حكومة، يناقض كل تفصيل صغير وكبير في تركيبها وشروطها ما اعترضاً عليه وكانا يدعوان لوقفه. وقبل هذا، مني إيهود باراك في انتخابات أيلول ٢٠١٩، بفشل ذريع بعد أن شكّل حزبا وتحالف مع ميرتس ومني بنتيجة تعد هزيمة، فغاب باراك عن الواجهة، وكذا غيره ممن يسمونهم "سادة الأمن".

وهذا يعني أن نتنياهو ليس فقط قضى على مفهوم "الفريق القيادي في الحزب"، بل قضى أيضاً على "قدسية سادة الأمن" إن صح التعبير، والقصد مكانة الجنرالات في الرأي العام.

السؤال الذي يظهر دائماً في الأجواء السياسية والإعلامية: كيف يمكن التخلص من حكم نتنياهو؟ هناك من يعتقد أن خسارة دونالد ترامب لانتخابات أميركا في مطلع تشرين الثاني، وعودة الحزب الديمقراطي للحكم، قد تنعكس على نتنياهو وحكمه سلباً. ولكن هذه تبقى فرضية مزدوجة، فليس مؤكداً أن يخسر ترامب الحكم، وإن خسر وعاد الحزب الديمقراطي للبيت الأبيض، فليس مضموناً أنه سيفير الاتجاه كثيراً في شكل التعامل مع نتنياهو، الذي حارب الحزب الديمقراطي بشكل مباشر في السنوات الثماني الأخيرة.

إعداد: برهوم جراسيبي

المشهد الاقتصادي

أزمة كورونا تشطب "إنجازات ١٥ عاما للاقتصاد": ارتفاع العجز والديون وهبوط في الضرائب!

الأزمة نشبت في منتصف آذار وخلفت نتائج سلبية حادة، والتوقعات أن النتائج في نيسان الجاري ستكون أكثر حدة* انخفاض مداخيل الضرائب سيزيد من العجز المالي في الموازنة العامة، والتقديرات تتراوح من ٧٪ إلى ١٠٪* البطالة ستقفز من ٤٪ قبل الأزمة إلى ٧٪



كورونا، بصمات عميقة على الاقتصاد الإسرائيلي.

وتطرح أرولوزوروف سلسلة من المقترحات الوحشية تجاه جمهور العاملين والعاطلين عن العمل، والمتقدمين بالسن، وتقول "أن النمو المستمر منذ عام ٢٠٠٥ هو نتيجة التحركات الاقتصادية الدراماتيكية التي تم اتخاذها خلال أزمة الانتفاضة الثانية في ٢٠٠٢-٢٠٠٣، رفع سن التقاعد، وتأمين صناديق التقاعد القديمة، وخفض مزايا الضمان الاجتماعي، والانتقال من سياسة الرعاية الاجتماعية إلى سياسة تعزيز العمالة، خطة ويسكونسن، الإصلاح في سوق رأس المال وأكثر". وتقول، "لدينا اليوم رئيس وزراء ضعيف، ومصالحه الشخصية أكثر أهمية من مصالح الدولة، ووزير المالية غير موجود، لذا، نعم، بتقسيم أموال صندوق ضريبة الأملاك يعرف الاثنان بالتأكيد كيف يفعلان، ومن السهل والجميل أن تكون سياسيا شهيرا يتبرع بـ ١٥ مليار شيكل لكل عمل متضرر، فقط ١٥ مليار شيكل تستبخر في الوقت الحالي، إلى جانب الشركات التي تستقبلها، إذا لم تكن هناك بنية تحتية هنا لنمو الأعمال المقبل، وإذا لم يكن هناك اقتصاد متنام قادر على توفير فرص العمل لمئات الآلاف من العاطلين الجدد،

وتختم أرولوزوروف "لكي يحدث ذلك، يحتاج السياسسيون الجريئون إلى تغيير العتبات: تغيير الوضع الراهن ضد الأرثوذكس المتطرفين، والتوقف عن التحريض ضد العرب، ومواجهة المستدروت بشأن تغيير معاهدة العمل في القطاع العام، والتعامل مع المسؤولين الحكوميين بشأن البيروقراطية الخائفة والنظر في زيادة الضرائب بشكل كبير في المقابل لتمويل المزيد من الخدمات الحكومية، باختصار، القيام بعكس كل ما تم القيام به هنا في العقد الماضي، تحت حكم نتنياهو، فهل رئيس الوزراء قادر على هذا التغيير؟ ثمة شك كبير في ذلك،"

أرولوزوروف أن قسما من هذه الديون سببه ما وصفته المكتبة بالسخاء في تقديم المخصصات الاجتماعية والدعم للقطاع الاقتصادي. وحسب أرولوزوروف، فإن "هذا لا يتعلق فقط برفع الضرائب أو تخفيضات الحكومة، وهناك خطر معقول ألا تتمكن من الحصول عليها بعد الآن، هذا خطر حقيقي لتباطؤ اقتصادي مستمر، حيث لن يتمكنوا من توزيع المزيد من الأموال فحسب، بل سيتعين عليهم إيجاد مصادر لجلب الأموال التي استهلكناها بالفعل أثناء الأزمة".

وترى أرولوزوروف أنه "لن يكون هناك مزيج من أزمة كورونا إلا من خلال التخفيضات الحادة والزيادات الضريبية الحادة، ولكن الأهم من ذلك، لن تكون هناك طريقة لاستئناف مسار النمو السابق لمدة ١٥ عاما من دون إجراء تغييرات هيكلية بعيدة المدى". وأضاف "قد تسبب جهل وتعنت الحريديم بكارثة على مجتمع الحريديم وعلينا ويجب وقفها، بينما ما يزال المجتمع العربي يتعرض للابتزاز والتمييز، وكأنه ليس جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الإسرائيلي، والتشوهات في هيكلية ضريبة الأملاك تهدد الآن بانتهيار الحكم المحلي، وفي القطاع العام أيام الإجازة هي أكثر ما وافق العاملون فيه على المساهمة في معركة كورونا حتى الآن". ولقد تم الكشف عن ضعف القدرة الإدارية للحكومة الإسرائيلية من خلال عدم القدرة على زيادة عدد اختبارات مواجهة الفيروس، أو توفير معدات الحماية للعاملين الطبية. يمكن للإنتاجية الضعيفة للعديد من الفرق الإسرائيليين أن من خلال الانتقال السريع إلى الرقمية (الطوسبة)، أن تجعل الكثير منهم غير ضروري. وعندما تهدأ الأزمة، لن يجدوا أنفسهم بحاجة إليهم، ويفتقرون إلى المهارات المناسبة لسوق العمل الجديدة".

محو الإنجازات الاقتصادية
وتقول المحللة الاقتصادية ميراف أرولوزوروف في صحيفة "دي ماركز" الاقتصادية، إنه "من دون أن يلاحظ، أزالنا أزمة كورونا الإنجازات الاقتصادية لأكثر من عقد من الزمان، قد يكون النمو المتسارع لإسرائيل، بشكل أو بآخر بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٥ (مع توقف طفيف بسبب الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨)، على وشك الانتهاء، لقد اعتدنا على العيش في بلد تتوفر فيه فرص عمل للجميع، ومستوى معيشي عال للجميع، وخاصة ميزانية الدولة الضخمة مع الكثير من عائدات الضرائب والقدرة على زيادة الميزانيات الاجتماعية. في العام ٢٠٠٩، كانت نسبة الدين العام، من حجم الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل، حوالي ٧٥٪، وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، انخفض ديننا إلى ٦٠٪، لكنه تراجع الآن، بعد أزمة كورونا، إلى حوالي ٧٥٪. كان معدل البطالة في عام ٢٠٠٩ أيضا ٧٪، استغرقنا عقدا كاملا لتقليص البطالة إلى أقل من ٤٪، بعد كورونا، قفزت البطالة مؤقتا إلى حوالي ٢٥٪، ولكن يقدر أنها لن تعود بعد ذلك إلى أدنى مستوى لها بنسبة ٤٪، فربما تكون بعد الأزمة ٧٪ أو أكثر،

وتابعت أرولوزوروف "سوف يقفز معدل العجز بعد أزمة كورونا إلى أكثر من ١٠٪، هذا درس غير مسبوق، وفي الوقت نفسه، تدعم أسواق رأس المال إسرائيل، مما يسمح لها بزيادة عجزها، الأسواق ما تزال مستعدة لإقراض المال للدولة، فقط لعدم امتلاك القوة، إسرائيل بلد صغير ومفتوح يعتمد على الصادرات والطلب التكنولوجي، في عالم ما بعد كورونا، لا شيء من هذا أمر بديهي، والنمو المستمر لإسرائيل أبعد من أن يكون مضمونا،

كما أنه سيكون على إسرائيل بعد كورونا تسديد الديون الضخمة التي تراكمت عليها خلال الأزمة، وترى

بدأت تظهر مؤشرات عديدة للأزمة الاقتصادية التي تفرق فيها إسرائيل، جراء انتشار فيروس كورونا، إلى درجة أن ما حققته في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، من خفض حاد للدين العام، مقارنة بحجم الإنتاج، وأيضا ارتفاع النمو الاقتصادي، ستشطبه هذه الأزمة دفعة واحدة. فالدين العام سيتفاجم بنسبة ١٥٪، بمعنى سيقفز من ٦٠٪ إلى ٧٥٪ عما كان بالمقارنة من حجم الناتج العام، ومداخيل الضرائب في تراجع حاد، بموازاة مرتجعات من الضريبة، بسبب توقف الحركة التجارية، أما العجز المالي فإنه سيبعل نسبة تذكر لإسرائيل بما كان في أوائل سنوات الثمانين من القرن الماضي.

وتقول صحيفة "كالكاليسست" إن العجز في الموازنة العامة، الذي كان قائما حتى اندلاع الأزمة -٤٪، وثار من حوله ضجة، سيكون لا شيء، مقارنة مع ما هو متوقع، إذ أن التقديرات في وزارة المالية تتحدث عن ارتفاع إلى نسبة ١٠٪ من حجم الناتج العام، ما يعني ارتفاعا حادا بالمديونية.

ومن بين المؤشرات الاقتصادية الانخفاض الحاد في مداخيل خزينة الضرائب، فقد بلغ حجم المداخيل في شهر آذار الماضي ٢٢٣ مليار شيكل، مقابل ٢٨٣ مليار شيكل في آذار ٢٠١٩، بانخفاض قدره حوالي ٦ مليارات شيكل، أي حوالي خمس إجمالي ولكن مع الأخذ في الاعتبار التغييرات الاستباقية، مثل حجب ضريبة القيمة المضافة للشركات الصغيرة التي تصل إلى ١٥ مليون شيكل، وحسب التقديرات، فإن هذه ليست سوى البداية، حيث دخل الاقتصاد إلى الشلل بدءا من منتصف آذار وما زالت البيانات الصعبة أمامنا.

وفي تفصيل لمداخيل الضرائب في آذار الماضي، يتبين انخفاض دخل الشركات والعمل الحر بنسبة ١٨٪، وأعقب ذلك التخفيض الحاد في دفع سلف ضريبية (على حساب الدفعات المستقبلية) حينما أدركت الشركات والعاملون بحسابهم الخاص أنهم لن يكسبوا بقدر ما توقعوا في وقت سابق من هذا العام، وانخفض التوظيف الثاني بنسبة ١١٪، في حين انخفضت الشركات بنسبة ٢١٪.

إلا أنه في المقابل، فإن الضرائب من أسواق المال سجلت ارتفاعا حادا بنسبة ١٧٥٪، وهذا لأن المستثمرين بادروا بسرعة إلى سحب استثماراتهم، وهي ما تزال بأرباحها، ما جعلهم يدفعون الضرائب، بدلا من تكبد خسائر فادحة من خسائر البورصة، التي تتراوح ما بين ١٨٪ إلى ٢٥٪، بسحب قطاعات الاستثمارات، وبلغ إجمالي المداخيل من أرباح البورصة في آذار ٦٨٠ مليون شيكل، ولكن هذا البند على الأغلب سيكون غائبا في مداخيل شهر نيسان الجاري، الذي من المتوقع أن يشهد انهيارا حادا في حجم الضرائب.

وحسب "كالكاليسست"، يؤثر انخفاض النشاط في الاقتصاد، باستثناء الاستهلاك الأساسي، أيضا على جباية ضريبة القيمة المضافة، بفعل توقف الاستهلاك في الكثير من قطاعات السوق؛ بينما بلغت عائدات هذه الضريبة في آذار الماضي ٦٦ مليار شيكل. وفي تقديرات سلطة الضرائب، فإن مداخيل الضرائب هذا العام ستتناقص بشكل كبير وترفع العجز في الضرائب إلى مستوى لم تكن نعرفه، الإيرادات الضريبية هي بعض المؤشرات التي تتنبأ بمستوى العجز، ومع انخفاض دفع الضرائب، تعمل وزارة المالية على تحديث تقديراتها.

وقد رفعت تقديراتها للعجز الذي كان هدفه الأصلي ٢٥٠٪، إلى حوالي ١٦٥٪، في سيناريو التوقف الجزئي لمدة ٥ أسابيع، إلى حوالي ١٥٠٪ في حالة التوقف الكلي لمدة ٣ أشهر، ويقدر بنك إسرائيل عجزا يزيد عن ٧٪.

وشهر آذار ليس سوى شهر كانت فيه الإصابة جزئية فقط، منذ أن بدأت الإضرابات والقيود في منتصف الشهر، وتقدر وزارة المالية وسلطة الضرائب بأن مستوى الضرر سيكون أكثر أهمية في نيسان المنتهي.

موجز اقتصادي

أعلى نسبة لحالات الإفلاس تنتظر

قطاعي الملابس والمطاعم

يتوقع الخبراء والمؤسسات المالية أن تكون أكبر حالات الإفلاس نتيجة الأزمة الاقتصادية في قطاعي الملابس والمطاعم، نظرا لخصوصية كل واحد من القطاعين، اللذين لا يمكن تعويض وقف المبيعات لديهما لاحقا، فقطع الملابس فقد إمكانية تصفية ملابس الشتاء، في حين أنه سيخسر قسما من مبيعات الملابس الصيفية، في حين أن الخسائر من إغلاق المطاعم التي تشغل ٩٥ ألف عامل، لا يمكن تعويضها لاحقا، نظرا لطبيعة الاستهلاك فيها.

واستنادا لما تصرّح به شركات ملابس ضخمة، للمحافة الاقتصادية الإسرائيلية، فإن مداخيلها ستعطب بنحو ٥٠٪، في حين أنه من الصعب عليها تسويق الملابس المتكدسة في مخازنها، مثل ملابس الشتاء، في الموسم المقبل، إلا إذا بيعت بتخفيضات كبيرة جدا، وهذا سيكون على حساب مبيعات الملابس الجديدة، ما يعني انخفاضا كبيرا في ربحية الشركات، التي منها ما سينهار إلى حد الإفلاس.

والمشكلة الكبيرة في قطاع الملابس أن القسم الأكبر يباع في محلات قائمة في المجمعات التجارية المغلقة، التي ستكون من آخر دوائر الاقتصاد التي ستعود لوتيرة العمل العادية، ما يعني أن عودة هذا القطاع للعمل بوتيرة عادية ستأخر.

وحسب التقارير الاقتصادية فإن قطاع المطاعم الذي يستوعب ٩٥ ألف عامل يواجه خطر الانهيار، جراء الإغلاق، فيما تبين لأصحاب المطاعم أنهم يواجهون مصاعب في تلقي قروض بنكية، بموجب خطة الدعم الحكومي، ويؤكدون أن الخطة المزعومة، لا تسري عليهم، وهي من أركان بنيامين نتنياهو وحكومته.

وحسب ما ورد، فإن مداخيل قطاع المطاعم تبلغ سنويا معدل ٣٠ مليار شيكل في السنوات القليلة الأخيرة، وخلافا لقطاعات أخرى، فإن الخسائر الناجمة عن الإغلاق، لا يمكن تعويضها لاحقا، لأن الاستهلاك هنا عابر ما يعني أن الضرر لا يمكن التغاؤه لاحقا، وبضمن هذا الضرر، التزامات مالية لأصحاب المطاعم، منها الإيجارات العالية، وتسديد التزامات سابقة، مثل تسديد أقساط المعدات والأثاث، وضريبة المسفقات (الارنونا) وغيرها.

ويقول أصحاب مطاعم لمصحيفة "دي ماركز"، إنهم تقدموا بطلبات قروض للبنوك، بموجب الخطة الحكومية المعلنة، لدعم المصالح التجارية، إلا أن البنوك رفضت، ويتضح أن الرفض كبير وواسع لقطاع المطاعم، وهذا يعني انهيار هذا القطاع، وتهديد ٩٥ ألف عامل بالبطالة حتى بعد انتهاء الأزمة، ففوق التقديرات، فإن إعادة فتح المطاعم، أو فتح مطاعم أخرى، في أعقاب إفلاس الكثير من المطاعم، سيحتاج وقتا حتى يعود إلى وتيرة العمل السابقة، فيما سيواصل أصحاب المطاعم سحب ديونهم لفترة أطول.

تفاؤل في قطاع السيارات

زيادة المبيعات

تبدى الشركات الكبرى لبيع السيارات تفاؤلا بزيادة مبيعاتها مع انتهاء الأزمة، وفق ما ورد في تقارير الصحافة الاقتصادية رغم أن بيع السيارات الجديدة شهد هو أيضا انهيارا في فترة الإغلاق، بسبب إغلاق وكالات البيع، كما أن إجراءات التحريم من الجمارك، وتجسير السيارة للمشتري، شهدت عرقلة كبيرة بفعل الإغلاق.

أحد مصادر التفاؤل لدى شركات بيع السيارات، هو أن بيع السيارات سهل في السنوات الثلاث الماضية تراجعات مستمرة، بعد أن كانت الذروة الأكبر في العام ٢٠١٦، التي بيع فيها أكثر بقليل من ٢٠٠ ألف سيارة، ما يعني من ناحية الشركات، أن الحاجة الاستهلاكية لسيارات جديدة، سترتفع تلقائيا.

فقد سجل بيع السيارات في العام الماضي ٢٠١٩، تراجعاً بنسبة ٥٨٪ عما كان في العام ٢٠١٨، وبيع فيه ٢٥٤ ألف سيارة، في حين أن العام ٢٠١٨، سجل تراجعاً بذات النسبة عما كان في العام ٢٠١٧، وبيع فيه قرابة ٢٦٨ ألف سيارة، بينما يبيع في العام ٢٠١٧ قرابة ٢٨٢ ألف سيارة، مقابل ٣٠٠ ألف سيارة في ٢٠١٦.

والارتفاع الحاد في بيع السيارات في السنوات الأخيرة، انعكس على نسب النمو الاقتصادي العام، بارتفاع بما بين ٦٪ وحتى ٧٪، كما أن هذا القطاع ساهم في الفائض الذي كان في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ بنسبة ٦٪ سنويا في جباية الضرائب.

ويدعو أصحاب شركات بيع السيارات إلى فتح سريع لوكالات لبيع السيارات المتكدسة في الموانئ، وهم يعتقدون أن هذا سيساهم في رفع النمو، وتعويض ما فقدته خزينة للمواطنين في أسابيع الإغلاق، وحسب تقديرات، فإن قطاع السيارات سيدخل ١٠ مليارات شيكل لخزينة الضرائب، من ضريبة السيارات (الجمارك) يضاف لها ٤ مليارات شيكل من ضريبة القيمة المضافة على السيارات، وعلى الوقود الذي ستستهلكه.

وفي الجمل، فإن قطاع السيارات يدخل للخزينة العامة ٤٢ مليار شيكل سنويا، بما في ذلك الضرائب على الوقود، بما يلامس ١٩ مليار شيكل، وأيضا بضمن هذا ٤,٧ مليار شيكل رسوم ترخيص سيارات.

ولكن السؤال الذي سيكون مطروحا أمام سوق السيارات بعد عودة الحركة العامة والاقتصادية، هو القدرة الشرائية للمواطنين التي تراجعت في فترة الإغلاق، كذلك ارتفاع حجم القروض التي قدمتها البنوك للمواطنين، للاحتياجات الاستهلاكية، ما يجعلها تفرض قيودا أشد على قروض السيارات، خاصة وأن بنك إسرائيل ألزم البنوك، وشركات الاعتمادات المالية، بفرض قيود أشد على قروض السيارات، تحسبا من نشوء فقاعة مالية تؤدي إلى أزمة، في حال كثرت قروض السيارات، ومعها ارتفعت نسبة عجز التسديد، وقد وصلت القروض إلى حد ضمان ١٠٠٪ من كلفة السيارات، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة، والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصروف السيارات على مستوى الوقود وأيضا الصيانة.

الأزمة تضرب أكبر محرك للطاقة إسحاق تشوفا فيبدأ بيع بعض شركاتها!

***تشوفا صاحب السيطرة على حقلي الغاز لفياتان وتमार في البحر المتوسط، وهو أيضا صاحب السيطرة على أسهم شركة**

"ديلك" التي تملك ٢٣٩ محطة وقود وهي الأكثر ربحية في إسرائيل* اتهام تشوفا بأنه لم يبد شفافية كافية في الأزمة*

دولار قدمه البنك لشركة التنقيب، ويقول بنك "سيتي" إن شركة "ديلك" خرقت شروط السندات، وباع "سيتي" ١٢٪ منها إلى أمير ديان مقابل ٥٧ مليون دولار، وعادت النسبة المتبقية ٣٪ إلى الـوقود، كما هدد بنك ليثومي بسداد دين فوري بقيمة ١٠٠ مليون شيكل مضمون برهن ٥٧٪ من أسهم "ديلك كيدوجيم"، وبعد التهديد تلقى تعهدا إضافيا بنسبة ١٣٪ من "ديلك كيدوجيم".

وحسب صحيفة "كالكاليسست"، فإن أكبر المرشحين لشراء حصة من أسهم شركات تشوفا، هما الأخوان مايك وداني زكين، المعنيان أولا بشراء شبكة محطات الوقود "ديلك"، ولكن ليس هما وحدهما، بل حسب الصحيفة، فإن مدير عام "باز"، شركة شبكة محطات الوقود، في إسرائيل، يونا بوغل، الذي يمثل مجموعة مستثمرين في مجال الطاقة، أبدى اهتماما بشراء حصة تشوفا في شركة محطات وقود "ديلك"، أي أكثر من ٦١٪ من أسهم هذه الشبكة، وبحسب التقديرات، فإن حجم صفقة أسهم تشوفا في شبكة محطات "ديلك" تتراوح ما بين ٦٠٠ مليون إلى ٧٠٠ مليون شيكل.

التي يسيطر تشوفا على ٦١٪ من أسهمها، بدعى عدم وجود شفافية فيما يتعلق بتطورات الأمور في الشركة، وعدم إيضاح كيفية سداد ديون الشركة.

وحسب غبريئيلي، "لم تكشف الشركة والمدعى عليهم للجمهور أي معلومات جوهرية عن الضمانات والحقوق التي منحها اتفاقيات القروض للمقرضين، وخاصة فيما يتعلق بأعمالها، لأن بعض القروض تتضمن نوصا بأن تخفيض أسعار الأوراق المالية للشركات هي أسباب السداد الفوري". وقال غبريئيلي إنه مع اندلاع أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط التي انخفضت في قيمة الوقود والأسول التي عملت عليها، لم تلتزم "ديلك" بالكشف عنها بالكامل، وفي ٨ آذار فقط علمت سوق رأس المال، للمرة الأولى، جزئيا فقط، أن بعض القروض تتضمن شروطا على أسعار صرف الأوراق المالية للشركة، والشركات المملوكة لها، وشركات الطاقة، ومؤشرات مختلفة.

كما بدأت البنوك في التحرك ضد تشوفا، وأول هذه البنوك هو بنك "سيتي" الذي يملك ١٥٪ من شركة "ديلك كيدوجيم"، مقابل دين بقيمة ١٥٠ مليون

إلى العالم، ففي حين أن حقل تمار هو المزود الأساس لشركة الكهرباء الإسرائيلية الرسمية، فإن حقل لفياتان يتم تصدير الغاز منه إلى كل من الأردن ومصر، وحسب تقارير سابقة، فإن خط أنبوب الغاز الذي سيصل إلى شواطئ قبرص واليونان، سينطلق على الأغلب من حقل لفياتان أيضا، الشركة فيه شركة نوبل إنبرجي الأميركية، وبحسب ما نشر، فإن شركة محطات الوقود "ديلك" هي الأكثر ربحية في البلاد، ويبلغ حجم مداخيلها سنويا، حوالي ٥ مليارات شيكل (معدل سعر الدولار حاليا ٣,٦ شيكل للدولار)، ويصل حجم الربح الصافي للشركة إلى ١٠٠ مليون شيكل، ولكن تشوفا ينوي بيع أسهمه في شركات أخرى، مثل شركة لتحلية المياه، وأسهمه في إحدى شركات البناء، وقطعتي أرض في منطقة تل أبيب الكبرى، لم تحدد مساحتها، ولكن قيمتها ٤٠٠ مليون شيكل، وعلى ضوء انهيار أسهم الشركة الأم التي يملكها تشوفا، ومن تحتها الشركات الأخرى، فقد بدأ أصحاب الأسهم يتحركون لضمان أموالها، وسارع المستثمر مردخاي غبريئيلي إلى رفع دعوى عمومية على شركة "ديلك" التي

كان أكبر محرك للطاقة الإسرائيلية، إسحاق تشوفا، الذي يسيطر على أكبر حقلين للغاز في البحر الأبيض المتوسط، أول من تأثر من الأزمة الاقتصادية العالمية، على ضوء انهيار أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، في ظل التراجع الحاد في استخدام الطاقة عالميا، وتتحدث التقارير الاقتصادية الإسرائيلية عن أن تشوفا الذي ينتظر دعما من حكومة صديقه بنيامين نتنياهو، بصد بيع جزء من شركاته، ومن بينها شبكة محطات الوقود "ديلك"، التي تعد من أكبر الشبكات الإسرائيلية.

وتبين من التقارير الاقتصادية أن تشوفا اضطر لبيع أسهمه والسيطرة على شركة "ديلك بيسرائيل"، بسبب الهبوط الحاد جدا في القيمة المتبقية لها، "ديلك كيدوجيم"، وهي شركة التنقيب عن الغاز والنفط، التي تسيطر على حقلي لفياتان وتमार في البحر الأبيض المتوسط، ولشبكة محطات الوقود "ديلك" في إسرائيل ٢٣٩ محطة، غالبيتها مساهقة، ١٧٨ محطة، تابعة للشركة مباشرة، والباقي تم تسليتها لمقاولين، ويشار إلى أن حقلي تمار وخاصة لفياتان الأكبر، هما مصدر غاز التصدير

محور خاص- معركة نتنياهو ضد المستشار القانوني للحكومة

صدام غير مسبق في تاريخ إسرائيل بين "المستشار القانوني للحكومة" و "النائب العام للدولة":

نتنياهو في قلب الصدام، قبله وبعده!

هل يستخدم نتنياهو "القائم بأعمال النائب العام" (المؤقت دان إداد) للثأر من المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، وتصفية الحساب معه على خلفية تقديم لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة بحقه؟



أفيحاي مندلبليت.

خاص لمعالجة هذه القضية ومتابعتها. "قضية الأسهم المالية" هذه هي التي تدور فيها شبهات خطيرة بشأن العلاقات المالية الواسعة بين نتنياهو وقريبه العائلي، رجل الأعمال الأميركي ننان ميكوفسكي وما يتخلل هذه العلاقة من مواد "حساسة جداً" كان مراقب الدولة السابق، يوسف شابييرا، قد حولها إلى المستشار القانوني للحكومة، مندلبليت، على خلفية البحث الذي جرى في العام ٢٠١٩ في "لجنة التصاريح" التابعة لمكتب مراقب الدولة حول طلب نتنياهو التصريح له بنمويل مصرمرفاته القضائية من تبرعات يقدمها له مقربون وأقارب، وهو الطلب الذي فتح الباب أمام فحص جميع المواد المتعلقة بطلبات سابقة مماثلة تقدم بها نتنياهو منذ العام ٢٠٠٩.

من خلال فحص تلك المواد، التي توفرت لدى مكتب مراقب الدولة حتى ذلك الوقت، أثير السؤال عما إذا كان رئيس الحكومة قد خرق القواعد والأنظمة التي تحظر على وزراء في الحكومة حيازة "ملف استثمارات" في سوق السندات المالية (البورصة). وقد ادعى نتنياهو في حينه أنه كان يمتلك تصريحاً خاصاً لتجاوز القواعد والأنظمة في هذا المجال، وخاصة منها تلك التي تلزم بنقل ملف الاستثمارات إلى جهة أئتمانية، بصورة فورية، لكن مراقب الدولة حول تلك الوثائق والمستندات جميعها إلى المستشار القانوني للحكومة لفحصها، وخصوصاً ما إذا كان نتنياهو يمتلك تصريحاً ساري المفعول آنذاك ولدى بيعه الأسهم المالية في العام ٢٠١٠، ثم البث بشأنها (باعتباره الوحيد المخول هذه الصلاحية قانونياً).

يعبر عدد من المراقبين والمحليلين القانونيين في إسرائيل، أن نتنياهو - إذا ما تحقق له هذا السيناريو الوردى جداً - لن يكتفي بهزم مندلبليت، محاصرته والتضييق عليه ووضع جملة من علامات التشكيك حول شخصيته ومصداقيته، سواء بصورة مباشرة أو من خلال إداد وآخرين، وهو ما يعني - في المحصلة النهائية - توجيه ضربة قاسية جداً للمنصب المستشار القانوني للحكومة كإحدى الأذرع الأساسية والأكثر أهمية في "الجهاز القضائي" في إسرائيل، بل قد يتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك أيضاً - طريقة انتخاب المستشار القانوني للحكومة والنائب العام للدولة.

تحقيق جنائي آخر مع نتنياهو، قريباً؟

في موازاة هذه التطورات العاصفة وبالتزامن معها، كشف المعلق في القناة التلفزيونية الأولى في إسرائيل (كان ١١)، مردخاي غيلات، نهاية الأسبوع الأخير، عن احتمال الشروع في إجراء تحقيق جنائي آخر، جديد، مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وذلك في ما أطلق عليه اسم "قضية الأسهم المالية". وقال غيلات إنه علم من "مصادر علمية" في النيابة العامة للدولة أن هناك "استعدادات داخلية" لديها لاحتمال الشروع في إجراء تحقيق جنائي في هذه القضية، بعد فترة طويلة من الوقت شهدت مفاوضات ممتدة ومتكررة، وذلك إزاء الخشية من أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن لبضعة أسابيع أخرى، "فلن يكون بالإمكان الشروع في إجراء هذا التحقيق، مطلقاً"، وهو ما دفع النيابة العامة إلى تشكيل طاقم

القضايا أو في بعضها فقط، أن تحول دون قدرة نتنياهو (المتهم جنائياً) على مجرد الضلوع في عملية التعيينات الجديدة، وخصوصاً لمنصب النائب العام للدولة خلال الفترة القريبة جداً.

سيكون معنى هذا، ومع تشكيل حكومة جديدة، تسجيل مندلبليت انتصاراً كبيراً على نتنياهو في حال نجح في تحقيق إرادته الآن بمنع التمديد لإداد، فهو، من الجهة الأولى، سيخرج نفسه من دائرة الاتهام والتشكيك فيضع حداً نهائياً لمحاولات إعادة فتح "ملف هرباز" من جديد، بكل ما يمكن أن يكون فيه من "مواد متفجرة محتملة"؛ وفي الجهة الثانية، سيضع حداً نهائياً لإمكانية اقتصاص نتنياهو منه على خلفية لائحة الاتهام التي قدمها ضده.

أما في حال قررت المحكمة العليا رد الالتماسات المقدمة إليها، كما ذكرنا، بعدم التدخل في الاتفاقية الائتلافية الجديدة وفي إمكانية تشكيل عضو الكنيست قدمت ضد لائحة الاتهام جنائية بحقه، كما وتولي رئاستها، فسيكون نتنياهو هو المنتصر الكبير في هذه المعركة وسيبقى إداد في منصبه، ما يعني وضع مندلبليت في موضع حرج جداً، ليس أقله الطعن في شخصه والتشكيك في مصداقيته واستقامته، بما سيصعب عليه تآدية مهام منصبه بصورة واضحة، حتى تحت وزير العدل الجديد (أفي نيساتورن من "أزرق أبيض")، إذ سيكون بين مطرقة رئيس الحكومة من جهة وبين سندان "القائم بأعمال النائب العام للدولة" - من جهة أخرى، في ضوء كل ما مر وتقدم في مساري العلاقاتين معهما.

لكن الأخطر في كل هذا التطور قد يكون، حسبما

ولايته حتى انتخاب/ تعيين نائب عام جديد ودايم". وأضافت هذه المصادر: "لكن الاتفاق الائتلافية الجديدة بين بنيامين نتنياهو (الليكود) وبنيامين غانتس (أزرق أبيض) من شأنها أن تثبت تعيين إداد في هذا المنصب، لستة أشهر أخرى على أقل تقدير، وهذا ما دفع مندلبليت إلى التحرك الفعلي الآن بالذات وبقوة لمنع إبقاء إداد في كرسي النائب العام للدولة".

فالاتفاقية الائتلافية الجديدة هذه تشمل بنداً ينص على تمديد جميع التعيينات المؤقتة في الوظائف والمناصب العليا في خدمات الدولة، والتي تحتاج إلى مصادقة الحكومة عليها، لمدة ستة أشهر إضافية أخرى، بصورة أوتوماتيكية، وقد أطلقت مصادر في وزارة العدل على هذا البند اسم "بند دان إداد"! رغم أن ثمة في القطاع العام عموماً، وفي سلك خدمات الدولة تحديداً، ووظائف ومناصب عديدة يشغلها أشخاص تم تعيينهم لفترات مؤقتة خلال عمر "الحكومة الائتلافية" برئاسة نتنياهو في الفترة التي جرت فيها ثلاثة انتخابات تشريعية عامة متتالية دون النجاح في تشكيل حكومة جديدة ثابتة، وجدير بالإشارة هنا أن الموظفين، حتى الكبار منهم، الذين يشغلون مناصبهم بتعيينات مؤقتة هم، في الغالبية الساحقة، أقل استقلالية وأكثر ميلاً لإرضاء واسترضاء السياسيين، المسؤولين المباشرين عنهم وعن تعيينهم.

في جانب آخر، ذهبت مصادر سياسية وقضائية مختلفة إلى القول إن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، شخصياً، يقف وراء هذه المعركة المتجددة الآن وبصورة غير مسبوق في تاريخ إسرائيل بين مندلبليت وإداد وهو الذي يذكيها من وراء الكواليس، لأن (كما يعتقد كثيرون) "هذه المعركة بين مندلبليت وإداد تندرج في إطار حرب أكبر وأوسع بكثير"، موضحين أن "الحرب الأكبر والأوسع بكثير" التي يقصدها هي "حرب نتنياهو وممولائه المتكررة في الأشهر الأخيرة لتشويه سمعة مندلبليت وصورته والطعن بمصداقيته واستقامته، على خلفية تقديمه لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة ضد نتنياهو".

غير أن الأمور قد تزداد تعقيداً بصورة غير متوقعة وغير محسوبة في حال إصدار المحكمة العليا في إطار البث في التماسات قدمت إليها وأخرى ستقدم مطالبتها بإصدار قرار قضائي يبدئي يمنع شخصاً (عضو كنيست) من تشكيل حكومة وتولي رئاستها إذا ما كانت قد قدمت لائحة اتهام جنائية بحقه، كما في حال نتنياهو اليوم. وهذا، ناهيك عن قرار آخر قد تصدره المحكمة أيضاً بشأن بعض البنود الإشكالية جداً، من ناحية قانونية وإدارية، في الاتفاقية الائتلافية الجديدة التي جرى التوقيع عليها بين الليكود (نتنياهو) و"أزرق أبيض" (غانتس)، وفي مقدمتها على سبيل المثال لا الحصر البند المذكور أعلاه بشأن التمديد الفوري الأوتوماتيكي لجميع أصحاب المناصب العليا في خدمات الدولة الذين يشغلونها بتعيينات مؤقتة، ومن شأن قرارات كهذه (كما يطالب بها الملتمسون) تصد عن المحكمة العليا الآن، سواء في الالتماسات جميعها في جميع

كتب سليم سلامة:

سجل الخلاف بين المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، والقائم بأعمال النائب العام للدولة، دان إداد، في نهاية الأسبوع الأخير، ذروة أخرى، لكنها غير مسبوقه هذه المرة من حيث حدتها، علنيتها ومضمون الاتهامات المتبادلة خلالها، لكن الأهم - من حيث ما يمكن أن تكون خلفيتها الحقيقية والأيدي "الخفية" التي تحرك هذا الخلاف، تغذيه وتؤججه، ثم الغايات المراد تحقيقها من ورائه ومن حيث انعكاسات هذا الخلاف وإسقاطاته في نهاية الأمر على مجمل الجهاز القضائي في دولة إسرائيل بأذرع ومؤسساته المختلفة، أو ما يسمى "أجهزة ومؤسسات تطبيق القانون"، سواء منها المحاكم، وفي مقدمتها المحكمة العليا، أو النيابة العامة للدولة ومؤسسة المستشار القانوني للحكومة، تفجرت الجولة الأخيرة هذه بين مندلبليت وإداد بإعلان الأول، يوم الخميس الأخير، أن ثمة مانعاً قانونياً يحول دون تمديد فترة إشفال إداد منصب القائم بأعمال الناب العام للدولة بصورة مؤقتة (الفترة الأصلية تنتهي بعد أسبوع)، وذلك في رسالة رسمية وجهها مندلبليت إلى "مفوض خدمات الدولة" ضمنها نقداً لاذعاً شديداً لإداد وأدائه معتبراً، بصورة جازمة، بأنه "غير مناسب لهذا المنصب"! علماً بأن مندلبليت كان قد عارض تعيين إداد منذ البداية، بالحجج نفسها (عدم ملائمة) لكن وزير العدل، أمير أوحانا، لم يأبه بهذا الموقف وهذه المعارضة وأقر تعيين إداد لهذا المنصب لفترة مؤقتة (تنتهي في مطلع أيار القريب).

في رسالته المذكورة، يستند مندلبليت في رفضه التمديد لإداد على رأي نائبته، دينا زيلبر، التي تقول إنه بما أن حكومة جديدة ستقام في أول أيار القادم، بالتزامن مع انتهاء فترة إداد المؤقتة بالضبط، فليست ثمة حاجة أو مبرر للتمديد وإنه "حتى لو لم يتم تعيين نائب عام جديد، فلن يكون هنالك أي فراغ، لأن الجزء الأكبر من صلاحيات النائب العام للدولة مشتق من صلاحيات المستشار القانوني للحكومة" وإنه (مندلبليت) قد ملأ هذا الفراغ شخصياً خلال الفترة منذ انتهاء النائب العام السابق (شاي نيتسان) مهام منصبه وحتى تعيين إداد لفترة مؤقتة.

من جهته، اتهم إداد مندلبليت بأنه يسعى إلى عزلته وإقصائه عن منصبه على خلفية الفحص الذي يجريه في "قضية من الماضي" تتعلق بمندلبليت نفسه، فيما هو يقصد "قضية هرباز" (اقرأ عن هذه القضية وخلفية الصدام الجديد والاتهامات المتبادلة على هذه الصفحة).

الاتفاقية الائتلافية الجديدة ويد نتنياهو

من جهتها، قالت مصادر في النيابة العامة للدولة - حسبما أفادت تقارير صحافية - إنه "كان من الواضح تماماً أن مندلبليت ينتظر بفارغ الصبر انتهاء فترة التعيين المؤقت لإداد في هذا المنصب وإنه سيعارض، بكل ما أوتي من قوة وتأثير، تمديد فترة

مندلبليت لا يزال في عين عاصفة "فضيحة هرباز"!

طريقتها القضائية خصوصاً، ورغم ذلك، فليس ثمة قانون محدد ينظم هذا المنصب ومكانة من يشغله، وإنما هي اشتقاق من قوانين أخرى، غير مباشرة، وقد تعززت مكانة المستشار بمسيرة كبيرة جداً خلال السنوات، وخصوصاً مع انتخاب مناحيم بيغن رئيساً للحكومة في العام ١٩٧٧، إذ بدأ المستشار القانوني يشارك في جلسات الحكومة الإسرائيلية بصورة ثابتة، وطبقاً للقانون، تنتخب الحكومة المستشار القانوني، حسب توصية مباشرة من رئيس الحكومة، لدورة مدتها ست سنوات، وابتداء من مطلع شباط ٢٠١٦ يشغل هذا المنصب أفيحاي مندلبليت، حسب اختيار وتوصية شخصيين من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بعد أن أشغل من قبل منصب رئيس النيابة العسكرية (في الجيش الإسرائيلي) ثم منصب سكرتير حكومة نتنياهو ابتداء من أيار ٢٠١٣. في المقابل، تعمل النيابة العامة للدولة كوحدة مستقلة في إطار وزارة العدل وضمن مسؤولياتها من الناحية التنظيمية، لكنها خاضعة لمسؤوليات المستشار القانوني للحكومة، وهي المسؤولة المباشرة عن تمثيل الدولة وسلطانها المختلفة أمام المحاكم المختلفة في جميع المستويات والدرجات، ويشغل دان إداد منصب "القائم بأعمال النائب العام للدولة" لفترة مؤقتة ابتداء من أواخر شباط الأخير (تنتهي في الأول من أيار القريب)، بعد إنهاء النائب العام السابق، شاي نيتسان، مهام منصبه قبل بضعة أشهر - في كانون الأول ٢٠١٩ تحديداً، وذلك في ضوء عدم الاتفاق بين مندلبليت ووزير العدل الليكودي أمير أوحانا على شخص النائب العام الجديد.

إطارها) أن دائرة الناطق بلسان الوزارة تحجب عن مندلبليت أية معلومات بشأن أية استفسارات صحافية في قضايا معينة، أبرزها "قضية هرباز" على خلفية دوره الشخصي فيها، فكيف عرف مندلبليت بأمر "توجه/ سؤال الصحافي" الذي ذكره إداد أعلاه؟ من جهة أخرى، كان إداد رئيس طاقم النيابة العامة الذي رافق هذه القضية خلال التحقيقات فيها، ومن هنا، فمن المرجح أنه يعلم كل صغيرة وكبيرة فيها، فما الجديد الذي يمكن أن يكشف عنه الآن، في إطار قرار أوحانا تعيين أورلي بن آري، النائبة العامة في لواء المركز، لهذا المنصب، لكنها جولة مختلفة عما سبقها، من حيث توقيتها، ظروفها ومعطياتها، مما قد يبيئ بأن تطورات جدية وخطيرة قد تحصل في أكثر من مستوى ربما تشمل الكشف عن معلومات حقائق جرى تغييبها و/ أو طمسها بصورة متعمدة وبيعاز من جهات سياسية عليا، وهو ما من شأنه أن يعيد فتح ملفات مغلقة واستئناف التحقيق فيها، لكن في دائرة أوسع، من حيث الأشخاص والمخالفات القانونية على حد سواء.

جدير بالتوضيح هنا أن منصب المستشار القانوني للحكومة هو أحد أهم الوظائف الرسمية وأكثرها تأثيراً في طريقة الحكم الإسرائيلية عموماً، وفي إغلاق ملف التحقيق ضده، دون الإفصاح عن أسباب هذا القرار ومسوغاته القانونية. خلال الأشهر الأخيرة، عادت مسألة إغلاق ملف التحقيق ضد مندلبليت تحتل العناوين مرة أخرى، وذلك في أعقاب كشف صحافي في نهاية كانون الأول الماضي عن أن شلومو لامبرغر، أحد المسؤولين الكبار في النيابة العامة (النائب العام في لواء تل أبيب وأحد المرشحين السابقين لإشفال منصب النائب العام للدولة) رأى، خلال المفاوضات التي جرت لدى المستشار القانوني للحكومة (السابق فاينشتاين) في العام ٢٠١٥، أن قرار إغلاق ملف التحقيق ضد مندلبليت يجب أن يستند إلى حجة "انعدام الأدلة"، وهو ما كان يعني، من الناحية القانونية، سذ الطريق نهائياً أمام إمكانية تعيين مندلبليت مستشاراً قانونياً جديداً للحكومة، كما كان يريد رئيس الحكومة، نتنياهو، غير أن لامبرغر عاد، بصورة الكشفي الصحافي إياه، وغير موقفه ليدعم، بصورة مفاجئة، إغلاق ملف التحقيق ضد مندلبليت بحجة "انعدام التهمة"، وهو ما دفع في نهاية المطاف إلى اتخاذ القرار النهائي بإغلاق الملف دون تحديد سبب/ مسوغ الإغلاق القانوني، ثم فتح الطريق تالياً أمام المحكمة العليا لتبرئة مندلبليت تماماً ونهائياً برفضها جميع الالتماسات التي قدمت ضد النية لتعيينه مستشاراً قانونياً للحكومة، فازلت جميع الموانع، القانونية، أمام ذلك، حتى تم الأمر نهائياً بقرار الحكومة في شباط ٢٠١٦، بناء على رغبة وتوصية رئيسها، نتنياهو.

يستفاد من التسريبات المتواترة من وزارة العدل الإسرائيلية (التي يعمل المستشار القانوني في

من هذه المواد بدأت ترتسم صورة مثيرة للقلق، خلال الأيام الأخيرة، أطلقت الجهات المعنية على الأمور وعلى رغبتني في ترميق الفحص والتحقيق في الموضوع، قبل الرد على رسالة الصحافي!

بهذه "القضية من الماضي"، كان إداد يقصد إغلاق ملف التحقيق ضد مندلبليت نفسه في القضية المعروفة في إسرائيل باسم "قضية هرباز" - وهي القضية التي تم الكشف عنها في العام ٢٠١٠ تحت اسم "وثيقة غالانت" في البداية، ثم "وثيقة هرباز" - الوثيقة السرية التي تضمنت توجيهات لتجميع صورة وشخصية أحد المرشحين لمنصب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، يواق غالانت (كان قائداً للمنطقة العسكرية الجنوبية آنذاك ويشغل اليوم منصب وزير "الهجرة والاستيعاب" في الحكومة الإسرائيلية الحالية)، لتعيينه في هذا المنصب خلفاً لرئيس الأركان آنذاك، غابي أشكنازي، الذي كان على خلاف حاد وعميق مع وزير الدفاع آنذاك، إيهود باراك، الذي كان يرفض تمديد ولايته، تبين لاحقاً أن الوثيقة مزيفة وأن الذي قام بتزويرها هو بوعاز هرباز، ضابط متقاعد من الجيش الإسرائيلي، وقد تضمنت أيضاً تشويهاً واسعاً لمصورة أشكنازي وشخصيته. وقد وصلت الوثيقة المزورة إلى يدي أشكنازي الذي أطلع عليها مندلبليت، رئيس النيابة العسكرية آنذاك، واستغلها ضد باراك وغالانت بدعوى أنهما هما اللذان يقفان خلفها، رغم علمه الأكيد بأنها مزورة. وقد تطورت هذه القضية إلى ملف جنائي كان مندلبليت أحد المشتبهين المركزيين فيها، إلا أن المستشار القانوني للحكومة آنذاك، يهودا فاينشتاين، قرر في نهاية المطاف

الذروة الأخيرة التي بلغها المسؤولون الرفيعان، المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، والقائم بأعمال النائب العام للدولة، دان إداد، في خلفهما، مدهاماً، العلني هذا تجسدت في تبادل اتهامات خطيرة وغير مسبوقه في هذا المستوى القضائي الرفيع، في هذين المنصبين اللذين غلبت عليهما، منذ قيام الدولة حتى اليوم، علاقات الانسجام والتنسيق التامين تماماً، بل "وحدة الحال" يمكن القول، في إطار العلاقات الوظيفية التي يحددها القانون الإسرائيلي.

مندلبليت اتهم إداد بأنه "تصرف من وراء ظهره، تمرد عليه ولم ينصع له وأخفى عنه معلومات في قضايا مهنية عاجلها ولقاءات عقدها مع وزير العدل، أمير أوحانا"، وذلك "رغم تعليماتي له بأن يطلعني بشكل كامل على هذه الأمور، بالنظر إلى أهمية استقلالية الادعاء العام وإشكالية العلاقة بين القائم بأعمال النائب العام للدولة والجهة السياسية التي تمتلك صلاحية التمديد له" (أي؛ وزير العدل).

في المقابل، اتهم إداد مندلبليت بأنه "سعى، بصورة فعليه، لعزله وإقصائه عن منصبه نظراً لأنه (إداد) قرر بحث وفحص مواد تتعلق بمندلبليت في قضية من الماضي، ترتسم منها صورة مثيرة للقلق!" وذلك في أعقاب توجه صحافي إليه (إداد) بهذا الشأن، وعن القضية التي تتعلق بمندلبليت وشرع في فحصها، أوضح إداد: "قبل العيد (القمح العبري) وصلت إلى مكنتي رسالة من صحافي تتعلق بقضية تخص أفيحاي مندلبليت، وكى أستطيع الرد على الرسالة، شرعت في فحص المواد المتوفرة في مكتب النائب العام للدولة حول هذه القضية من الماضي.

تغطية خاصة

كتاب جديد يروي سيرة مؤثر هار تسيون:

الضابط الإسرائيلي الذي تحوّل إلى أسطورة عسكرية بسجل جرائم دموية مروعة ومات منعزلاً متهماً شارون بـ«اليسارية»!

بقلم: آفي شيلون

تعريف:

يقول كاتب المقال، المؤرخ والباحث في العلوم السياسية آفي شيلون، إن سيرة جديدة صدرت في كتاب مطلع هذا العام، تركز على حكايات ومحطات المحارب الاسرائيلي مؤثر هار تسيون، والذي أصبح شخصية أسطورية ومثيرة للجدل للإسرائيلي طوال حياته. ومع ذلك، فإن الأجزاء المخفية أو الضمنية في الكتاب هي بالتحديد ما يمكن أن تشير إلى تعقيدات نفسه المصابة. هذا المقال يستعرض جوانب واسعة من سيرة هذا الضابط مشدداً على أنه يختزل كثيراً من قصة حياة الصهيونية ومحطاتها وتطورها.

[المحرر]

في الليل، عندما كان الجميع نائمين، اعتاد رفع صوت الموسيقى الكلاسيكية إلى أقصى درجة، في معظم الأحيان موزارت، حتى كان الضجيج يمم الأذان في عزبة «شوشانا» في «كوخاف هيردين» (كوكب هوا شمالي بيسان). لم تغد بالفائدة احتجاجات زوجته التي طلبت الراحة ووجدت صعوبة في النوم، ولا طلبات أولاده، فلا يمكن حرف مؤثر هار تسيون عن طريقه، لا في شبابه ولا في شيخوخته. قام ببناء العزبة على ارتفاع ٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، بيديه المصابتين. كان هناك منظر طبيعي تطل عليه من علو، ولكن كان هناك أيضاً شعور بالتوتر في الأسر وتعب منهك من العمل في مزرعة الماشية، التي أشرف عليها مع عرقه موشيه دايان بأنه «أفضل جندي للجيش الإسرائيلي» على الإطلاق.

على الرغم من أن كتاب «مهما يحدث»، سيرة هار تسيون التي كتبها موشيه غفعاتي، تركز في القصة الحربية - فيجب البحث عن الأجزاء الأكثر إثارة للاهتمام في الحكايات والشهادات التي، بنوع من المحاولة، ربما غير الواعية، تلجح إلى، وتخفي في الوقت ذاته، قصة أكثر تعقيداً، والتي لا تتناسب مع التيمة المركزية والبسطة للكتاب: هار تسيون باعتباره «بار كوخاف» الحديث.

غفعاتي، الضابط السابق برتبة مقدم، الذي كتب العديد من كتب التاريخ العسكري حتى الآن، يستحق التقدير بكونه لا يتجنب الخوض في القضايا الخفية، وإن كان ذلك بكثير من الحرص والعجلة. ومع ذلك، من نواح عديدة، قصة حياة هار تسيون أفضل من الكتاب. كان يجب أن تكون مكتوبة من زاوية أقل عسكرية وأكثر بشرية. وهكذا، على سبيل المثال، في الذاكرة العامة وفي الكتاب، يرتبط هار تسيون في المقام الأول بالانتقام من القبائل البدوية في الرشادية، التي جاء منها قتلة شقيقته شوشانا - وهي مسألة تثير تساؤلات حول الأخلاق والصراع والأسرة. لكن المؤثر في قصة هار تسيون يكمن في التفاصيل الزمنية التي يسهل نسيانها ولا يتم تسليط الضوء عليها في هذه السيرة الذاتية، لأنها تتعارض مع الأسطورة العسكرية لهار تسيون: انتهت معاركه كقاتل في سن ٢٢. عندما أصيب برصاصة اخترقت حنجرته. وحتى أيامه الأخيرة، كان يواجه صعوبة في التحدث والتحرك، وبترق عديداً عاش بار كوخاف الإسرائيلي الحديث حياة اللابل في صراعه القاسي مع الإعاقة، وفي مواجهة البيروقراطية الإسرائيلية وحتى الصورة البطولية التي أحاطت به. يروي الفصل الأول من الكتاب كيف أصيب هار

تسيون: تم تفجير البوابة، صعدت وركضت إلى باب المبنى، وأطلقت النار على أولئك الذين أطلقوا النار علي من المبنى وجميع الجنود من ورائي. وصلت إلى الباب، وعلقت العبوة الناسفة، وانفجرت في، تلقيت صلية من الرصاصات أصابني اثنان منها في ساقِي. في البداية لم أستطع الحركة، كان ملاك الموت ماثلاً. تمكنت من دخول البوابة، بينما كانت القوة التي ورائي تخترق استحكامات الشرطة. أصبت برصاصة واحدة في الرقبة، اخترقت حنجرتي، ومزقت الجهاز التنفسي والشريان الرئيسي في دماغي وعلقت في العمود الفقري.

لا يتكلم هار تسيون نفسه كثيراً عن تعاطيه مع إصابته، فيما يتجاوز وصف الصعوبات المتوقعة والتقنية، ولا عن الأحداث التي قتل فيها أعداءه بيديه. سعى كل من أجريت معهم المقابلات في الكتاب وكذلك المؤلف إلى تجنب الانخراط في روح المحارب المعذبة. لفهم هار تسيون، عليك قراءة الكتاب بين السطور، واستيعاب القرائن، واستكمال النقص بشيء من الحكمة والحساسية، والاعتماد على مصادر أخرى. على سبيل المثال، يصر الكتاب على حقيقة أن هار تسيون الذي أمر على بناء مزرعة منعزلة بعد إصابته وعلى الرغم من إعاقته، هي قرار مفهوم من قبل محب للطبيعة لتحقيق أهدافه. لكن من الواضح تماماً أن ذلك كان أيضاً تمرداً على محدودياته، وربما رغبة منه في الانسحاب من المجتمع الإسرائيلي.

كانت حياة هار تسيون مليئة بالصدمات والرياضات الجسدية والعقلية، وبعضها تناولته السيرة بشكل خاطف. على سبيل المثال، ظهرت في الصفحة ٣٣٦ شهادة لصديقه في الحقبة العسكرية، روتي نيشر-كمحي والتي لم يتم ذكرها من قبل. وهي تروي كيف قررت أن تنفصل عن هار تسيون أثناء إعادة تأهيله الطبي «فقد أدركت أنني كنت معجبة به أكثر من كونني أحييه... وهو كان يفعل ما يريد فقط». تصف كيف رفض هار تسيون تقبل قرارها، بل ذهب لتوسل والديها في هذه المسألة بلا جدوى. يبدو أن هذه قصة في حد ذاتها: الحجر، ومشاعر نيشر - التي استغلها أريئيل شارون قائد هار تسيون، الذي رتب لها سكناً في المستشفى دون أي اعتبار لرغباتها. فقط لكي تبقى بالقرب منه - والضرر النفسي الذي لحق بهار تسيون جزاء تدهوره الجسدي. لكن كل هذا لا يمكن للقراء تخمينه إلا من تلك الشهادة المتواضعة، وسرعان ما تتلاشى شخصية نيشر- خسارة، لأن هذا الكتاب يتعامل مع شخصية مهمة لفهم الصهيونية برمفتها، وكان بمقدور التركيز على تعقيداته النفسية، حتى على حساب إيذاء أسطورة، أن يلقي ضوءاً جديداً على صورة البطولة في الجيش ولاحقاً في الحياة العادية.

«يا أيتها الصخرة الحمراء»

انجذب والدا هار تسيون، سارة وإيليا هوروفيتس، إلى الصهيونية في روسيا وهاجرا إلى إسرائيل في عشرينيات القرن العشرين. حلما بالعمل في الأرض، وبعد أن تزوجا، انتقلا إلى ريشبون. ولد مؤثر الأكبر في عائلته، عام ١٩٣٤ وأرسل إلى مدرسة لأولاد العمال. انفصل والداه عندما كان في سن البلوغ وفقاً للشريعة اليهودية (بار متسفا). وبعد الطلاق، انتقل هار تسيون للعيش مع والده في كيبوتس عت حارود، بينما استقرت والدته هار تسيون وأخواته في كيبوتس بيت ألفا - وهو قريب للغاية ولكنه بعيد جداً

أيضاً. ربما كان الطلاق حدثاً هائلاً في حياته: عندما تزوج روث أبرامسون، بعد انفصال صديقتها من الفترة العسكرية عنه، أوضح علاقته بقوله إن «الرابط الذي يربط البشر بدافع الشعور بالوحدة هو رابط أقوى بكثير من سواه».

كان يبلغ من العمر ١٤ عاماً خلال حرب ١٩٤٨، ويبدو أن سيطرة «الهجاناه» في نيسان ١٩٤٨ على القرى العربية في مرج عامر والجليل الأسفل قد حولت إحساس الحصار الذي نما فيه إلى شعور بالسيادة على الأرض. منذ صغره، سافر مئات الأميال عبر إسرائيل ولبنان وسورية والأردن، مع أصدقاء أو بمفرده. لقد تعلم المزاغة والتلمص من جنود العدو والتغلب على الظروف الصعبة. كانت الرحلة الأكثر شهرة التي قام بها هي إلى البتراء في الأردن عام ١٩٥٣، مع صديقه راحيل سابوراي. والشائعات التي أحاطت بهذه الرحلة شجعت الآخرين على المتابعة، واستلهمت أغنية «يا أيتها الصخرة الحمراء» التي صارت شهيرة في إسرائيل. ومع ذلك، لم تنجح جميع الرحلات، في سن السابعة عشرة، كان يجلس بالفعل مع شقيقته شوشانا في السجن السوري بعد اعتقاله أثناء سفره هناك، وأحب الحيوانات أيضاً. منذ صغره، كان يقبض على الحيوانات البرية وقوم ببايوائها في مزرعة أنشأها في عين حارود. كانت هناك أيضاً السحالي والحيوانات الأخرى التي يعيل البشر العاديون إلى الابتعاد عنها. عندما كان مراهقاً، احتفظ بدفتر مذكرات يصف تجاربه. يبدو من خلال يومياته، حتى قبل أن يتم تجنيده في الجيش، أنه غير مبالي بالعرب ولم يدخل إلى أعماق الفكر الصهيوني. في المقابل، كان لديه الكثير ليكتبه عن الحيوانات البرية والطبيعة المهشمة، التي كانت بالنسبة له، مثل العديد من معاصريه، بديلاً عن الله والإيمان. في إحدى محادثاته مع أخته، اتفقا، وبتعاطف غير واع ومتطرف للفلسفة الوجودية لدى جان بول سارتر، على أن «الإنسان هو العدو».

الإرث القتالي للوحدة ١٠١

تجنّد في وحدة «ناحال» عام ١٩٥١ عندما كان الجيش الإسرائيلي يقوم بشكل أساسي على تجنيد الشبان أبناء المهاجرين الجدد، الذين لم يتكيفوا مع الحياة العسكرية. العديد من العمليات العسكرية انتهت بانسحاب مدهول. وكان موشيه دايان، ضابط وحدة العمليات العسكرية في ذلك الوقت، يحاول رفع مستوى الجيش. وذكر أنه «بعد ذلك، إذا قال قائد الوحدة أنه لم يحم مهمة تم تكليفه به لأنه لم يستطع التغلب على قوات العدو - فإن يتم قبول هذا التفسير إلا إذا أصيب ٥٠٪ من رجاله». أريئيل شارون، الذي كان ضابطاً شاباً في ذلك الوقت، اعتقد أنه لا يمكن إعادة تأهيل الجيش، وسيكون من الأفضل إنشاء وحدة نخبة قادرة على جذب الكثير من الناس. وهكذا، تم إنشاء الوحدة ١٠١، والتي دعي إليها هار تسيون، والذي كان حتى ذلك الحين يواجه صعوبة في التكيف مع النظام العسكري في «ناحال». وفي أول لقاء له مع شارون، حين قام بتأدية التحية العسكرية له، أعجب بأن شارون فضل الاستمرار في تناول كرات اللحم بدلاً من الرد على التحية. وسرعان ما أصبح الاثنان صديقين حميمين.

تم تشكيل الوحدة ١٠١، التي تم دمجها في اللواء ٨٩٠ لسلاح المظليين، على خلفية مشكلة التسلسل، تسلسل مجموعات الفدائيين، التي اخترقت الحدود

الإسرائيلية في الخمسينيات. وسعى البعض للانتقام من القتل والتخريب الذي لحق بهم في النكبة، وكان البعض يخدم إرادة الدول العربية لتقويض حدود الدولة وبعض الآخر سعى لكسب الرزق أو حاول العودة إلى أسرته، التي بقيت في إسرائيل بعد التهجير والهرب. رأى دافيد بن غوريون في هذه المسألة جزءاً من الصراع على وجود إسرائيل. كانت مهمة مقاتلي الوحدة، الذين لا يزيد عددهم عن ٦٥ شخصاً، هي إيجاد حل للتسلل. في بعض العمليات، قاموا بتركيب أجهزة تنصت سرية خارج الحدود وأحياناً نجحوا في اختطاف جنود من صفوف العدو. ومع ذلك، كانت قاعدة عمليات ١٠١ هي مجرد خروج لعمليات الانتقام في المناطق التي حددها الجيش الإسرائيلي على أنها مرتبطة بالفدائيين.

كانت لدى هار تسيون تخطيطات بخصوص عمليات الوحدة. وكتب عن عملية في الخليل عام ١٩٥٣، بعد مسير لمسافة ٤٢ كيلومتراً في الثلج، «كل جزء في داخلي يصرخ ويأمرني بأن أتوقف». بالتراجع. من الواضح لي أنني لن أتمكن من إنجاز المهمة. لماذا بالضبط في الخليل؟ ما هو منظر إرسال الناس إلى مثل هذه الأماكن؟ بدا كل هذا غير ضروري بالنسبة



لي، فائضاً عن الحاجة وغيباً جداً». لكن المهمة استكملت، وتم ترفيع هار تسيون إلى درجة ضابط من دون اجتياز دورة الضباط.

إرث الوحدة ١٠١ أعاد تعريف القتال في الجيش الإسرائيلي وغرس فيه المبادرة العسكرية والالتزام بالهدف، لكنه أرسى أيضاً عدم احترام الأوامر وعدم الانضباط و«بصير خير»، الذي انعكس في تاريخ الجيش لاحقاً، سلباً أو إيجاباً. لم يخش هار تسيون من أية أخطار وعمليات، وشارك بشكل مركزي في العملية التي اعتبرها بن غوريون عملاً رادعاً على مقتل أم وطفليها في يهودا على أيدي متسللين، في قرية قبية (كانت تحت السيطرة الأردنية وهي الآن في الأراضي الفلسطينية)، في تشرين الأول ١٩٥٣ حيث تم تفجير عشرات المنازل على أهلها لكن خلافاً لبن غوريون كان آخرون، وبينهم موشيه شاريت، قد اعتبروا العملية مذبة حين تبين أن هناك ما يقارب ٧٠ جثة في القرية، من بينهم نساء واطفال. وماذا كان رأي هار تسيون في نتائج العملية؟ قرر التجاهل والتجاوز، مفضلاً اقتباس كتاب دايان «معالم»، الذي أوضح فيه أن «ما هو مسموح للعرب - وحتى الشعوب الأخرى - لن يسمح ولن يُغتفر في إسرائيل».

دعم مؤسسة الاستيطان في الأراضي المحتلة وتقرّب من «غوش إيمونيم» وعارض بشدة «خطة الانفصال» عن قطاع غزة!

المحتلة. توجه إلى الحاكم كوك بمبادرة منه ونظم محاضرات له في الكيبوتسات في محاولة لربطها بالحماسة الدينية المشتعلة لدى حركة غوش إيمونيم الاستيطانية. بعد خطة فك الارتباط، انتهت صداقته الوثيقة مع شارون بخيبة أمل كبيرة. ووصف شارون بأنه «مجنون» استسلم لضغوط اليسار وتحقيقات الشرطة، ورفض كل محاولات رئيس الحكومة للقاءه.

من الصعب معرفة ما كان يمكن أن يكون عليه هار تسيون لولا الصراع العربي الصهيوني، الذي اعتاد على تغليفه على أنه «صراع من أجل الأرض». ربما متعصب للبيئة، وربما ناشط لحماية الحيوانات، وربما كان سيظل شخصاً يسعى إلى حروب على أية حال. بين عامة الناس، يبدو أن صورته قد غابت وتم نسيانها، على الرغم من أن أنماط العمليات التي كان يقوم بها ويستخدمها انعكست في مفهوم القتال في الجيش الإسرائيلي. حين توفي في عام ٢٠١٤ كان يعيش في عزلة على الأرض التي أقام عليها العزبة، إلى جانب المعالج الفلبيني رابينو مانالو إنجل، الذي كان يرفض في البداية تلقي مساعدته أيضاً. لكنه كان صديقاً مقرباً له في آخر أيامه.

الرغم من دعم قادة الدولة له، كان يتوجب عليه أن يتعامل مع الديون المالية التي تراكمت عليه خلال القيام بمشروعه. ومع ذلك، تمكن من إنشاء مستوطنة فردية. كان الثمن الذي دفعته الأسرة باهظاً، فقد استعبد الأطفال الأربعة المولودين له في المشروع، وبين السطور كان من الواضح أنه لم يكن من السهل عليهم أن يكبروا ويتربّعوا معه، محرومين من دفة الأب. في مرحلة ما، لم تعد زوجته تتحمل ذلك وانتقلت مع الأطفال للعيش في كيبوتس سديه بوكير في أقصى الجنوب.

في حرب ١٩٦٧ تطوع هار تسيون للقتال حتى أنه تم القبض عليه حين اندفع مع جنود إلى البلدة القديمة في القدس. عندما اندلعت حرب يوم الغفران ١٩٧٣، عندما رأى النيران في مرتفعات الجولان من منزله، صعد بسيارته الجيب الخضراء وسارع إلى المعركة. في سن الخمسين، مع إعاقة بنسبة ٩٠ في المئة، كان يتجول حول الدبابات وأجلى الجرحى والمقتلى في سيارته. أدرك عدد قليل فقط من الجنود أنه هار تسيون، وليس مجنوناً عنيداً يندفع نحو الموت. على الرغم من أنه لم يكن منتمياً حزبياً، إلا أنه في السبعينيات، دعم هار تسيون مؤسسة الاستيطان في الأراضي

وحدة الأركان العامة (سيبرت متكال). كانت الفكرة الأصلية إعداد جنود مهاجرين من دول إسلامية لعمليات استخباراتية داخل حدود العدو. لكن هار تسيون هو من أخطر أركان بعد فترة من التدريب أن المشكلة لا تكمن في العدو بل في إسرائيل؛ إن الجنود من أصول شرقية غير مهيين للقيام بمثل هذه العمليات. ليس واضحاً ما هو موقف غفعاتي من هذه القضية وماذا كانت تداعياتها، ولكن من المؤثر اللاهتام التكهّن بما كان سيبدو عليه التاريخ الإسرائيلي لو كانت وحدة الجيش الإسرائيلي المرموقة هذه شرقية الطابع.

وصف شارون بأنه

«مجنون» استسلم للياسر

علم هار تسيون جنود الوحدة على عمليات الدورية، ولكن بدأ أنه من الصعب عليه أن يكون مدرباً غير قتالي. لذلك سعى لإنهاء دوره لصالح تحقيق حلم جديد: إنشاء عزبة شوشانا على اسم أخته في كوكب هوا، حيث كان يأمل في إنشاء حظيرة ماشية مستقلة.

بدأ العمل في تأسيس العزبة عام ١٩٥٩ إلى جانب زواجه من روث أبرامسون واستمر لعدة سنوات. على

اليهود تبني القانون الثقافي السائد في المنطقة، بما في ذلك «الثأر» من أجل البقاء. تم اعتقال هار تسيون وكان من المقرر محاكمته، لكن بعد تدخل بن غوريون تقرر عدم محاكمته. عاد هار تسيون إلى الجيش، ولم يحدث سوى اشتداد التمازج الهائلة من حوله. في أيلول ١٩٥٦، أثناء الانتقام في مركز شرطة أردني، أصيب بجروح خطيرة. قال شمعون بيريس في وقت لاحق إن المؤسسة الأمنية لم تعتقد أنه يمكن أن يصاب. تم إجراء عملية جراحية خلال المعركة ثم جرى نقله إلى المستشفى فيما بعد. صحیح أنه نجا، لكن يديه تضررتا وكان يواجه صعوبة في الكلام. أثناء وجوده في المستشفى، لأول مرة، راودته أفكار كافرة حول «الاستمتاع بالعيش في تل أبيب». لكن هذا انتهى مع تحريره من المستشفى وعاد إلى ما كان عليه، وكان أول شيء فعله هو ركوب دراجة تارية مع صديق له وتجاوز الحدود إلى داخل لبنان. هناك أيضاً تم أسرهما من قبل جنود لبنانيين لكنهما تمكنا من الفرار عائدين، ليس قبل أن يقتلا شخصين.

يكتب هار تسيون أنه في هذه المرحلة، كان يناقش ما إذا كان سينتحر. ومع ذلك، بعد فترة وجيزة، في عام ١٩٥٧، جنّده أفراهام أرنان لإنشاء

البطالة بعد أزمة الكورونا الهاجس الأكبر الذي يطارد الحكومة وبنك إسرائيل!

البطالة الطارئة وغير الثابتة وصلت إلى ٢٦ ٪* تفاوت كبير في تقديرات البطالة بعد الأزمة بين المالية وبنك إسرائيل *الأصوات المساندة لأصحاب العمل تطالب بتسهيلات ضخمة للشركات، كذريعة لتقليص البطالة والتخلص من دفع المخصصات *أكبر ضحايا الأزمة المستقلون ذوو المصالح الصغيرة جدا

هناك من يرى أنه من الأفضل للحكومة تقديم مساعدات مالية سخية، ومن بينها تأجيل مدفوعات الضرائب، وتحويلها لقروض مسهلة جدا.

ويقول الخبير الاقتصادي دورون سيتبون، في مقال له في صحيفة "كالكايست"، إن لجم البطالة يستوجب تقديم دعم وتسهيلات مالية كبيرة للقطاع الخاص، كي يكون قادرا على استيعاب العاملين من جديد. وهذا ما يستدعي، حسب سيتبون، "خطة اقتصادية وطنية سريعة"، تهدف إلى تصغير فترة الإغلاق، وبالتالي تقليص أضرارها. وحسب ذات الخبير، فإن ما أعلنت عنه الحكومة من خطط دعم للشركات والمراقب التجارية وغيرها في القطاع الخاص ليست كافية، بل تحتاج إلى أدوات أكثر، وتخفيف البيروقراطية من أجل الحصول على الدعم، ومن بين ما يقترحه سيتبون، تحويل كل الديون لسلطة الضرائب، إلى قروض مسهلة تدعمها الحكومة، ويتم تمديد تسديدها لفترة تكون كافية، حتى يعود الاقتصاد إلى وتيرته السابقة. ويطلب سيتبون أن يمتد تسديد هذه الديون لفترة خمس سنوات على الأقل، رغم أن الحديث عن اغلاق مستمر، حتى الآن ٥٠ يوما، وقد يستغرق شهرا إضافيا، وفق التقديرات، في حين أنه في فترة الإغلاق وتوقف النشاط الاقتصادي، لن تكون ضرائب جديدة، طالما أن العمل متوقف.

كما تطالب جهات في القطاع الخاص بدعم حكومي لمسألة إيجار المحال التجارية العالية أصلا، خاصة في المراكز الكبرى، وفي المجمعات التجارية. وحسب ما نشر، فإن شبكة مجمعات تجارية واحدة أعلنت عن تسهيلات للمستأجرين، إلا أن الغالبية الساحقة من شبكات المجمعات التجارية، لم تعلن موقفها بعد. وبين هذا وذاك، فإن من أكثر ضحايا القطاع الخاص هم المستقلون، والذين يعانون أصحاب المصالح الصغيرة، التي يقتصر فيها العمل على صاحب المحل، أو أبناء عائلته، وربما لديه عامل وحتى خمسة عمال. فهؤلاء يطلقون صرخة دون تلقي مساعدات، وهم الشريحة الأقرب للأجيرين، ولكن القوانين لا تمنحهم مباشرة مخصصات بطالة، وحتى أنظمة الطوارئ القائمة لم تلب احتياجاتهم الفورية، ولذا فإن الحديث هو أن أكبر حالات الإفلاس تنتظر هذا القطاع بالذات.

للغفوة المتوقعة فيما يتعلق بمعدل البطالة، والتي سيتعين علينا التعامل معها في المستقبل القريب".

وتتفق تقريبا كل التقارير على أن القطاع الأكثر تضررا، والذي سيشهد حالات الإفلاس الأكبر، وبالتالي ستكون مساهمته أكبر من غيره، في رفع نسبة البطالة، هو قطاع الخدماتية، مثل قطاع المطاعم والفنادق والأماكن الترفيهية. ولكن ليس هذا القطاع وحده، بل أيضا قطاع السياحة. فإذا كان الحديث الآن عن توقف السياحة الخارجة والدخلة، أو انهيارها إلى معدلات قليلة في الربع الأخير من العام الجاري، فإن قطاع الفنادق لا يتوقع سياحة داخلية بمستوى كاف، بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية.

وجاء في تقرير لصحيفة "كالكايست" أنه في تحليل سلطة التشغيل الإسرائيلية، فإن ٢٠ ٪ ممن فرضت عليهم إجازات ليست مدفوعة الأجر، لن يجنحوا بالانخراط فوراً في سوق العمل بعد انتهاء الأزمة، بمعنى قرابة ١٧٦ ألف شخص، وهؤلاء يشكلون نسبة تقارب ٤٫٥ ٪، وهي قريبة من توقعات بنك إسرائيل المركزي.

ضغوط لرفع القيود

وكما ذكر في تقارير سابقة، فإن تقديرات مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، مؤسسة التأمين الوطني، تشير إلى أن الصرف الإجمالي على مخصصات البطالة الطارئة، لفترة شهرين ونصف الشهر، بمعنى بدءا من منتصف آذار وحتى نهاية أيار، سيصل إلى ١٥ مليار شيكل (معدل سعر الدولار حاليا ٣٫٦ شيكل للدولار)، وهذا أكثر بحوالي ٨ أضعاف من الصرف الشهري على مخصصات البطالة، وضمان الدخل، والأخيرة تدفع للعاطلين المزمين عن العمل، وفي تقديرات مؤسسة التأمين، أن هذا الصرف الزائد على مخصصات البطالة من جهة، والتراجع الحاد في مداخيل المؤسسة، بسبب توقف الأعمال، وتراجع مداخيل الأفراد، من جهة أخرى، سيضع المؤسسة أمام عجز مالي يتراوح بين ٣٤ مليار شيكل إلى ٥٢ مليار شيكل.

وهناك من يتخذ من هذه التقديرات، إلى جانب التقارير الفرداء، من جهة أخرى، سيعمق المؤسسة أمام عجز مالي يتراوح بين ٣٤ مليار شيكل إلى ٥٢ مليار شيكل.

وهناك من يتخذ من هذه التقديرات، إلى جانب التقارير المالية القاسية التي تطرحها وزارة المالية، ذريعة للضغط على الحكومة من أجل رفع القيود على الحركة العامة، والنشاط الاقتصادي، بدعوى أن هذا سيقلص البطالة، لا بل

الأسابيع القليلة القادمة. وفي الغالب، من غير الواضح أيضا ما هو نفس البقاء بعد كل شيء، يمكن للأعمال البقاء على قيد الحياة ولكن على حساب فصل نصف الموظفين. وحسب بيرتس، فإن كلا الجسمين يستخدمان بيانات جزئية جدا ويعملان في ضباب المعركة، مما يجعل من المستحيل رؤية لقطه كاملة وواضحة. وفرق آخر محتمل بين الجانبين هو تحليل سوق العمل قبل الأزمة. وقد تم تعريف هذه السوق على أنها "سوق ضيقة". فوفقا لحافظ بنك إسرائيل، البروفسور أمير يارون، فإن معدل البطالة سيعود بحلول نهاية عام ٢٠٢١ إلى المستوى الذي كان عليه عشية أزمة كورونا. وهذه نظرة متفائلة للغاية، وتفترض أن السوق بحاجة بالفعل إلى عدد العمال الذين كانوا يعملون فيها قبل الأزمة، وأنه يمكن أن تعود إلى تلك النقطة في غضون عام ونصف العام، و"في وزارة المالية أقل تفاؤلا، ربما لانهم لم يروا سوق العمل على أنها "ضيقة" ولكن على أنها تعتمد على العديد من الوظائف الهشة. وإذا فعلوا ذلك، فهذا يعني أنهم لا يستطيعون النجاة من أزمة شديدة مثل كورونا. من وجهة نظر وزارة

المالية، فإن مسألة عدد العاطلين عن العمل، بالطبع، تتعلق أيضا بمسألة الحوافز لتشجيع التوظيف". وكتب بيرتس "نعلم كل من وزارة المالية وبنك إسرائيل أن هناك عددا قليلا من الشركات التي لن تنجو من هذه الأزمة، وليست هناك نية لمحاربة أي عمل. ولكن يبدو بطريقة ما أن بنك إسرائيل يؤمن أكثر بقدرة الاقتصاد على التعافي، وهنا يجب أيضا مراعاة الاختلافات بين المالية وبنك إسرائيل؛ وزارة المالية هي التي تقود السياسة الاقتصادية وميزانية الدولة. بنك إسرائيل هو المستشار الاقتصادي للحكومة، وهو مسؤول عن استقرار النظام المالي".

وجاء في ذات التحليل "إذا كان بنك إسرائيل متفائلا بشأن قدرة الاقتصاد على التعافي والعودة إلى معدل بطالة منخفض، فهذا سبب للتشجيع. ولكن إذا أدرك مسؤولو المالية، الذين يعيشون يوميا مع النظام السياسي، القيود السياسية، وتوتره صنع القرار وصعوبة اتخاذ قرارات غير شعبية، فإنهم ليسوا متفائلين بشأن وتيرة انتعاش الاقتصاد، فهذا سبب للقلق وهذا أيضا أحد التفسيرات

الماضي ٢٠١٩، حوالي ٣٫٨ ٪، وبين جيل العمل الفعلي ٦٥ ٦٤ عاما، ٣٫٤ ٪. غير أن البنك المركزي يتوقع أن تنخفض البطالة في بحر العام المقبل ٢٠٢١ تدريجيا، وتصل حتى نهاية ذلك العام إلى ٥ ٪. وفي المقابل، فإن وزارة المالية وضعت تقديرات أشد تشاؤما، وبحسبها، فإن رفع القيود حتى نهاية حزيران سيرفع البطالة الفعلية إلى ٩ ٪. وفي حال استمرت القيود إلى نهاية تموز فإن البطالة سترتفع إلى ١٢ ٪.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في تحليل له في صحيفة "ذي ماركر"، إن هذه ليست نسبة قليلة، فكل ١ ٪ تعني ٤٠ ألف شخص. وهذا يعني أن الفجوة بين البنك المركزي ووزارة المالية تتراوح ما بين ١ ٪ إلى ٤ ٪، أي ما بين ٤٠ ألفا إلى ١٦٠ ألف شخص، وهذه أعداد هائلة، يتبعها صرف هائل من مؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني).

ويسأل بيرتس: إذن من على حق؟ وما هي الفجوة المتوقعة بين وزارة المالية وبنك إسرائيل وماذا تعكس؟ هل هذا مجرد تفاؤل مقابل نهج متشائم أم أن هناك فجوات في المعلومات بين الجانبين تملئ مناهج مختلفة؟ ومن على حق؟

ويقول بيرتس: أولا، إن الكليشيات التي تتناول التنبؤات، خاصة فيما يتعلق بالمستقبل، مسألة معقدة. في المرحلة الحالية من أزمة كورونا هذه مسألة أكثر تعقيدا، ومجال الأخطاء كبير. فلدى وزارة المالية مصدر رئيسي للمعلومات، وهي مداخيل خزينة الضرائب، ومنها يتم اشتقاق بعض التوقعات. وهذه إحصائيات تعكس حالة العمل. لكن شهر آذار بدأ على ما يرام وانتهت الكارثة، وكان من الصعب وضع افتراضات واضحة. المصدر الثاني للمعلومات هو تنفيذ موازنة الدولة لإضافات الموازنة الاستثنائية المعتمدة لها. ٨٠ مليار شيكل. ويرى بيرتس أن لدى بنك إسرائيل بيانات من العبدان، من الجهاز المصرفي، عن حالة الأعمال. ويمكنهم الحصول على أحدث المعلومات التي تصنف الشركات حسب مرونتها للأزمة، ولكن هنا أيضا، تعد هذه مرحلة مبكرة نسبيا لأنه من غير الواضح مدى قدرة برنامج الحكومة للمساعدة التجارية على التغلب على هذه الصعوبات والسماح لها بالبقاء في

باتت البطالة، ما بعد انتهاء أزمة الكورونا، الهاجس الأكبر الذي يطارد الحكومة وبنك إسرائيل. والسؤال المطروح: ما نسبة البطالة المتبقية بعد عودة الاقتصاد إلى وتيرته الاعتيادية؟ وهناك فجوة كبيرة نسبيا في التقديرات بين وزارة المالية، الأكثر تشاؤما، وبنك إسرائيل الأكثر تفاؤلا. وفي المجمل، فإن التقديرات تتراوح ما بين ٦ ٪ كإدنى حد، إلى ١٢ ٪ كإقصى حد، بدلا من ٣٫٨ ٪ قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية.

وحتى الأيام الأخيرة، بلغت نسبة المعطلين عن العمل، ما يلامس ٢٦ ٪ من إجمالي قوة العمل، حتى عشية اندلاع أزمة الكورونا وفرض قيود الإغلاق، وتجاوز عددهم (١٨ مليون شخص. إلا أن ٨٨ ٪ من بينهم، ٨٨٠ ألف شخص، فرضت عليهم إجازة ليست مدفوعة الأجر. لكن الحكومة أقرت أنظمة جديدة، لتسهيل الحصول على مخصصات البطالة، بموجب أنظمة الطوارئ. وتم التعامل مع هذه الشريحة وكأنها عاطلة عن العمل تستحق مخصصات بطالة. وجرى إلغاء الكثير من القيود على تلقي مخصصات البطالة، فبات عمر الحد الأدنى لتلقي المخصصات ٢٠ عاما بدلا من ٢٨ عاما، وأن تكون فترة الحد الأدنى للعمل لاستحقاق المخصصات، ٦ أشهر قبل الخروج من العمل، بدلا من عام كامل قبل اندلاع الأزمة.

وضمن هذه الإحصائيات، نرى أن من فقدوا عملهم كليا بلغ ٦٠ ألف شخص، إضافة إلى ١٦٠ ألف عاطل عن العمل، حتى قبل اندلاع الأزميتين الصحية والاقتصادية. وأقر تمديد فترة تلقي مخصصات البطالة للعاطلين عن العمل قبل اندلاع الأزميتين، ما يعني أنه من دون الذين فرضت عليهم الإجازة غير مدفوعة الأجر، فإن نسبة البطالة الفعلية، لمن فقدوا عملهم كليا، ارتفعت من قرابة ٤ ٪ إلى ٥٫٥ ٪. إلا أن التقديرات تتحدث عن نسب أكبر بكثير. وحسب تقديرات بنك إسرائيل المركزي، فإنه بعد عودة الحركة التجارية والاقتصادية ستكون البطالة الفعلية ٦ ٪، وهذا على اعتبار أن تعود الحركة إلى سابق وتيرتها حتى نهاية حزيران.

ولكن إذا تأجل رفع القيود كليا لشهر إضافي، فإن نسبة البطالة ستكون مع نهاية العام الجاري ٨ ٪، ما يعني أكثر من ضعفي النسبة التي كانت عليها عند نهاية العام

الحريديم كقوة ضاغطة متزايدة يحققون مطالبهم ويفرضون سيطرتهم بهدوء!

باتوا قوة برلمانية لا يمكن لأي جهة أن تتجاهلها *حكومة تننيهاو الخامسة الأكثر ودية للحريديم منذ سنوات طويلة

حكومة مريحة للحريديم

التركيبة الجديدة لحكومة بنيامين نتنياهو ستخلو من مقارعة الحريديم، وآخر الأحزاب التي شكلت "مصدر ازعاج" في الحكومة للحريديم، كان حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان. أما في التركيبة الجديدة للحكومة، فإن الليكود وتحالف أحزاب المستوطنين "يمينا" في حالة توافق مع كتلتي الحريديم، ويعتبرونها جزءا من اليمين الاستيطاني، خاصة وأن الحريديم باتوا يشكلون ٤٠ ٪ من المستوطنين في الضفة، من دون القدس، وكل هؤلاء المستوطنين هم في مستوطنات في محيط القدس المحتلة.

ومن شبه المؤكد أن كتلة "أزرق أبيض" بزعامة بيني غانتس، التي لوحت بشعارات العلمانية في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث، ستطوي شعاراتها، وستسعى إلى تعايش هادئ، وحتى ودي مع كتلتي الحريديم خاصة وأنه حسب تقارير صحافية فإن كتلة شاس قدمت ضمانات لبيني غانتس بانها ستكون داعمة له في حال حاول بنيامين نتنياهو حل الحكومة، قبل أن يصل موعد التناوب وتولي غانتس رئاسة الحكومة. ما يعني أن الحريديم سيشعرون بأجواء مريحة لهم في الحكومة، وخاصة في مسألة قانون تجنيد شبان الحريديم السابق ذكره، كما أنه لن يكون من يعترض على الميزات والامتيازات المالية التي تحصل عليها مؤسسات الحريديم الدينية والتعليمية.

مقابل هذا، فإن نسبة تكاثر الحريديم العالية، تضمن لهم في المستقبل القريب زيادة مقعد برلماني إضافي على الأقل كل ثلاث سنوات، وهذا معدل مرشح للارتفاع مع تقدم السنين، على ضوء أن نسبة تكاثر الحريديم حوالي ٤ ٪، مقابل ٢٫٨ ٪ للنصار الديني الصهيوني، وحوالي ١٫١ ٪ لدى جمهور العلمانيين. أما نسبة تكاثر العرب فهي في حدود ٢٫٦ ٪.

ونشير إلى أن نسبة التصويت بين الحريديم هي الأعلى وفي حدود ٩٠ ٪، حينما تكون نسبة التصويت العامة ٧٩٫٥ ٪. وفي مستوطنات الحريديم تشهد نسبة تصويت تتعدى ٩٠ ٪، وهذا يضيف لقوة الحريديم من مقعد إلى مقعدين إضافيين في كل انتخابات.

وكلما تقدمت السنين سيتحول الحريديم إلى قوة سياسية أكبر، وحينما تشتد قوتهم أكبر فإن مطالبهم ستزداد، إن كان على مستوى المخصصات الاجتماعية لجمهورهم، أو بشأن عدم التساهل في قوانين الإكراه الديني. ففي وضعية التركيبة البرلمانية القائمة، وبشكل خاص تركيبة الحكومة، لا أمل بدفع سلسلة من مطالب العلمانيين- الزواج المدني، تخفيف شروط الحلال في المطاعم ومرافق الغذاء، وفتح المحال التجارية بنسبة أكبر في أيام السبت العبري، ومعها حركة المواصلات العامة، وغيرها من المطالب؛ ما يعني من ناحية الجمهور العلماني أنه مقبل على فترة إشكالية أشد من ناحية قوانين وأنظمة الإكراه الديني، وهذه المرة بتواطؤ من جانب الذي منحوه أصواتهم، بسبب شعاراته العلمانية، حزب "أزرق أبيض" بزعامة غانتس.



الحريديم في إسرائيل: قوة راسخة ومتنامية.

ففي انتخابات آذار، أظهر حزب شاس قوة زائدة بحيث استمر في استرجاع جزء من معاقل أصواته في أحياء وبلدات اليهود الشرقيين، الذين فقد قسما كبيرا منهم في انتخابات ٢٠١٥، بالأساس لصالح حزب "كلنا" الذي كان برئاسة الشريفي موشيه كلونون وتلقى ضربة قاصمة في انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ خسر ٦ مقاعد من أصل ١٠ مقاعد حصل عليها في العام ٢٠١٥. وبما أن كلونون انضم لليكود في انتخابات أيلول ٢٠١٩، فإن جزءا كبيرا من أصوات اليهود الشرقيين، الذين يصوتون بنمط تصويت طائفي، ذهب لصالح حزب شاس الذي عمليا استرد جزءا من أصواته، فيما راح جزء آخر لصالح قائمة حزب العمل في أيلول ٢٠١٩، حينما كان يتقدم قائمته رئيس حزب العمل الشرقي عمير بيرتس، وشريكته الشريفة أورلي ليفي. وفي انتخابات آذار ٢٠٢٠ الماضي، حقق حزب شاس زيادة بنسبة ٦٫٨ ٪ في الأصوات، منها نسبة ٢ ٪ تكاثر طبيعي لجمهور الحريديم في نصف سنة، والباقي استمرار شاس في استعادة أصواته في معاقل اليهود الشرقيين. ففي انتخابات أيلول استعاد قرابة ٧٢ ألف صوت من تلك المعاقل، وفي انتخابات آذار يقدر بأنه أضاف قرابة ١٧ ألف صوت من هذه المعاقل، وهذا الاستنتاج لمساته في نمط التصويت في بلدات الجنوب الإسرائيلية، التي فيها نسبة يهود شرقيين عالية، وليس من الحريديم، وقد سجل هناك زيادة بنسبة ٤٫٤ ٪، في حين خسر حزب العمل قرابة ٢٫٨ ٪ مما حققته في انتخابات أيلول ٢٠١٩، وكما يبدو بفعل تحالفه مع حزب ميرتس العلماني، ذي الطابع اليساري.

نتائج انتخابات آذار

رأينا في انتخابات آذار الماضي أن قائمتي شاس ويهودت هتوراة حافظتا على قوتيهما، وزادتا بالأصوات، وحافظ شاس على مقاعده الـ ٩، كما أن يهودت هتوراة حافظ على مقاعده الـ ٧، ولكل منهما كان فائض أصوات، وهذا خلفا لاستطلاعات الرأي، التي تخطن في كل جولة انتخابية في تقديراتها لقوة هاتين القائمتين. ورأينا أن أصوات يهودت هتوراة ارتفعت بنسبة (٢٫١ ٪) خلال قرابة ٦ أشهر، وهي نسبة ارتفاع تشابه نسبة التكاثر الطبيعي للحريديم في نصف سنة، وحسب التقديرات الأخيرة، فإن نسبة تكاثر الحريديم تجاوزت في العامين الأخيرين نسبة ٤ ٪ سنويا، بفعل استمرار معدلات الولادة الهائلة لديهم. وخلافا للنمط المعروف عالميا بين الشرق والغرب، فإنه إذا كان معدل الولادات للأم الواحدة من الحريديم ٧ ولادات، فإن المعدل اعلى لدى نساء الحريديم الغربيات (الأشكناز) وهناك نسمع عن ولادات في العائلة الواحدة من ٨ و٩ وأحيانا يتجاوز العدد ١٢ ولدا، بينما معدل الولادات لدى نساء الحريديم الشرقيين (السفاراديم) بين ٥ إلى ٧ ولادات.

ومن جمهور الحريديم، وهذه كتلة تحالفية تضم زربين، في أحدهما تياران من الحريديم، وهي كتلة ليست مفتوحة على الجمهور الواسع، بل تركز جدها على جمهور الحريديم، خلافا لحزب شاس الذي يتغلغل بين اليهود الشرقيين، خاصة الشراخ الفقيرة منهم، كما نرى في نتائجه.

القانون الذي ما زال قيد التشريع، بشأن فرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، الذين يرفضون الخدمة لدوافع دينية، رغم موافقمه الجينية المتشددة. فهذا القانون الذي وضعت اقتراح صيغته قيادة الجيش، وأقره الكنيست بالقراءة الأولى في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٨، لاقى معارضة من الحريديم بأن يتم اقراره بصيغته تلك كليا، ووجودا لليكود وزعيمه إلى جانبهم، رغم المطالبات من قوى سياسية، وعلمانية، بعدم الروخ للحريديم.

وتنص اتفاقية الحكومة الجديدة، التي وافق عليها رئيسا أركان أسبقان، بيني غانتس وغايي اشكنازي، من كتلة "أزرق أبيض"، على أن صلاحية تحديد أعداد الحريديم الذين سيتجندون سنويا في وحدة خاصة بهم، أو ضمن ما يسمى "الخدمة المدنية"، تكون بيد الحكومة، فهي التي تقرر سنويا الأعداد، خلافا لما هو قائم في القانون، الذي ينص على جدول أعداد المجندين سنويا، بارتفاع تدريجي، والقصد من هذا، أن الحكومة ستقرر سنويا "وفق ما تراه مناسباً"، أعداد المجندين، وأعداد المعفيين الذين سيواصلون جلوسهم في معاهد دينية، ويتلقون مخصصات لضمان دخل لهم لمعيشتهم. وطالما أن القرار سيكون بيد الحكومة، فإن هذا يعني أن كل قرار سيكوم منوطا بموافقة كتلتتي يهودت هتوراة الأكثر تشددا في هذه القضية، وأيضا كتلة شاس التي تساند الكتلة الحليفة، رغم أن نسبة أعلى من جمهور شاس يتجنّد للجيش، أو "الخدمة المدنية".

تدريج إسرائيل المتدني وفقاً لمؤشر حرية الصحافة الدولي قوبل بالتجاهل حتى في منابر الصحافة نفسها!



الإعلام الإسرائيلي: "رقابة ذاتية" في موضوع الاحتلال.

ذلك حيث ان نسبة الاعتداءات الجسدية (على سبيل المثال) من مجموع الاعتداءات الإسرائيلية المسجلة ازادت مقارنة بما كانت عليه وشكلت ما نسبته ٥٤٪ من مجمل الاعتداءات الإسرائيلية. وجاءت الاعتداءات الإسرائيلية وفقاً للتقرير ذاته ضمن ١١ نوعاً، منها خمسة أنواع تعتبر الأشد خطورة على حياة الصحفيين/ات والحريات الإعلامية وهي: الاعتداءات الجسدية، واعتقال الصحفيين أو توقيفهم، ومصادرة أو احتجاز أو اتلاف معدات العمل، واستخدام بعض الصحفيين كدروع بشرية أثناء عملهم في الميدان، وانغلاق أو تدمير المؤسسات الإعلامية. وشكلت (الأنواع الخمسة الأشد خطورة) حوالي ٧٢٪ من مجمل الاعتداءات الإسرائيلية المسجلة في العام ٢٠١٩.

وأشار المركز إلى أن العنف الشديد والاستهداف المباشر والمتعمد أصبح الخيار الأول لقوات وسلطات الاحتلال الإسرائيلية في تعاطيها اليومي مع الصحفيين ووسائل الاعلام، ضمن مساعيها لإقصائهم عن ميادين العمل، فمن بين مجموع الإصابات الجسدية البالغة ١٥٩ اعتداء ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الصحفيين خلال العام ٢٠١٩، فإن ٩٤ صحافياً/ة من ضحايا هذه الاعتداءات أصيبوا بأعيرة نارية ومعدنية ومطاطية وبقنابل غاز مباشرة، ما الحق بالعشرات منهم إصابات شديدة وخطيرة، كحالة الصحافي معاذ عمارنة الذي فقد عينه اليسرى جراء عيار ناري اطلق نحوه بينما كان يغطي احتجاجاً شعبياً سلمياً في صوريف بالخليل، مثلاً، بلغ عدد الصحفيين الذين أصيبوا بقنابل غاز مباشرة أُنقشها الجنود الإسرائيليون عليهم ٤٢ صحافياً/ة، ١٨ منهم أصيبوا في الأجزاء العلوية الحساسة من الجسد (تسعة من هؤلاء أصيبوا في الرأس والوجه والتسعة الآخرون أصيبوا في الرقبة أو الصدر أو الظهر).

هناك خيط ناظم يجمع حالات انتهاك الحريات الصحافية، الصحفيون الذين ينتقدون السلطة وشخصها على الفساد وسوء استخدام القوة يواجهون باتهامات جاهزة أنهم «يساريون» معادون للدولة والشعب وهلمجراً، هذه تهمة مرتبطة مباشرة بالتخوين الذي يطال كل من ينتقد ممارسات جهاز الاحتلال الاسرائيلي المركب ضد الشعب الفلسطيني. العدا لل فلسطينيين، بمن فيهم الصحفيون، هو مادة غير ذات أهمية على الأجنحة الإعلامية الإسرائيلية الراجحة، وتنتيهاهو ومسكره اليمين الالستيطاني يرمون من ينتقدهم أو توتوماتيكياً بتلميحاً لاختوين والتضامن مع الفلسطينيين، رغم أن هؤلاء الصحفيين ليسوا يسرائيليين ومتبلدين غالباً حيال الجيش الفلسطيني. هذه خلصة واحدة من بين خلاصات ممكنة عديدة للدائرة الإسرائيلية المفرغة.

للمعلومات التي توصلت إليها منظمة مراسلون بلا حدود، فإن الأسئلة الموجهة إليهما أثناء الاستجواب كانت تتعلق دائماً بعلمهما الصحافي، لهذا رأى مكتب الشرق الأوسط في المنظمة «إن استجوابات الصحفيين الفلسطينيين حول عملهم تشير بقوة إلى أن اعتقالهم من قبل السلطات الإسرائيلية ليس بدوافع أمنية بل بسبب عملهم الصحافي، وأن تلك «الملفات السرية» المزعومة ليس لها أي أساس، ومن هذا المنطلق، على القضاء الإسرائيلي أن يتحلى بمزيد من الشفافية خلال محاكمتهم، مع الكف عن افتراض التعاطف المزعوم بين صحفيين فلسطينيين وجماعات إرهابية».

الاحتلال ضد الصحفيين الفلسطينيين – عنف شديد واستهداف مباشر ومتعمد

بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٠ نشر المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية «مدى» نتائج تقريره السنوي حول الحريات الاعلامية في فلسطين خلال العام الماضي ٢٠١٩. وأشار التقرير إلى أن العام ٢٠١٩ لم يحمل أي جديد ايجابي ملموس على صعيد احترام الحريات الاعلامية ووضع حد للاعتداءات ضد الصحفيين ووسائل الاعلام، حيث واصلت قوات وسلطات الاحتلال الاسرائيلية وبوتيرة كبيرة ارتكاب مختلف أنواع الاعتداءات لا سيما الاعتداءات الجسدية منها، وبياتت شركات/شركات التواصل الاجتماعي تشكل بوابة أخرى لقمع الحريات الاعلامية ومحاربة المحتوى والزواجة الفلسطينية، وذلك استناداً لرؤية ولعملياً دولة الاحتلال الاسرائيلية، منذ الاتفاق أو التفاهات التي توصلت إليها شركة «فيسبوك» مع اسرائيل سنة ٢٠١٦. وحسب التقرير، فإن المركز رصد ووثق خلال العام ٢٠١٩ ما مجموعه ٦٧٨ انتهاكاً ضد الحريات الاعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما فيها مدينة القدس الشرقية)، ما يشكل ارتفاعاً اجمالياً مقداره ٩٤ نقطة (١٦٪) عن مجمل عدد الانتهاكات المسجلة في العام ٢٠١٨ الذي سبقيه، مشيراً إلى ان هذا الارتفاع جاء أساساً كنتيجة لما ارتكبته شركات التواصل الاجتماعي (فيسبوك تحديداً) من انتهاكات.

ويوضح التقرير أن عدد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي شهد خلال العام ٢٠١٩ تراجعاً ملحوظاً (حوالي ٣٥٪) مقارنة بما كانت عليه في العام الذي سبقه، لكن هذا التراجع لم يعكس تحسناً في احترام قوات وسلطات الاحتلال الاسرائيلية لحرية الصحافة في فلسطين، بل يعود لحدودية الأحداث والاحتكاكات الميدانية، وإن تعامل قوات الاحتلال مع وسائل الاعلام ازداد عنفاً، ونظرة تفصيلية لنوعية الاعتداءات الإسرائيلية تفضح

يوصف «التحريض على العنف» أو «التعاون مع منظمات إرهابية»، يحدون أنفسهم ضحايا نظام الاعتقال الإداري الإسرائيلي، الذي يتيح للسلطات القيام بعمليات اعتقال واحتجاز دون تهم رسمية وذلك لفترة غير محددة وقابلة للتجديد، بل ودون إرسال الملف إلى محام. هذا وقد استهدفت أو أغلقت وسائل إعلام فلسطينية عديدة من قبل القوات الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة بتهمة التحريض على العنف.

بين الصورة الذاتية والمروجة وبين المكانة الحقيقية الإشكالية

الصورة الذاتية للمؤسسة الإسرائيلية عن نفسها، وبالتالي أيضاً تلك التي تسوّقها للعالم، ناصعة بزاقة تكاد تكون معقمة. فهي بمراتها الذاتية نموذج يحتذى في «العالم الحر» كما ينسجى. هكذا يعتقد معظم الإسرائيليين أيضاً. ولكن لفهم معنى المكانة التي تحتلها إسرائيل في مضمار حرية الصحافة يجدر النظر إلى من سبقها على هذا المؤشر، إنها دولة غامبيا، التي يقول التقرير إنه منذ رحيل الديكتاتور يحيى جامه في العام ٢٠١٧، بدأ الرئيس الجديد أداما بارو في الوفاء بوعده المتمثل في توفير الظروف المواتية لعمل وسائل الإعلام في البلاد، حيث فقدت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون احتكارها لمجال الأخبار، وظهرت عدة إذاعات وقنوات خاصة ومجتمعية، بينما قضت المحكمة العليا بعدم دستورية جريمة التشهير. ورغم النوايا المحسنة التي أظهرها الرئيس فإن الإصلاحات الشاملة الموعودة لم تعد بل قوانين الصحافة السالبة للحرية. ومن بين الصحافيين المنفيين الذين فاق عددهم المئة في ظل ديكتاتورية جامه، عاد نحو ثلاثين صحافياً غامبياً فقط إلى ديارهم. وأوقفت برامج محطات إذاعيتين خاصتين لمدة شهر في أوائل عام ٢٠٢٠، مع اعتقال مديريهما بتهمة التحريض على الكراهية من خلال تغطية مظاهرات سياسية نظمتها أحزاب المعارضة.

أما تحت الموقع ٨٨ الذي تحتله إسرائيل فقد جاءت هنغاريا، التي يتزعمها فكتور أوربان والذي تربطه علاقات متينة بزعيم اليمين الإسرائيلي رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو. ويصف التقرير كيف أن الحكومة الهنغارية توسع قبضتها على وسائل الإعلام من خلال شراء مساحات إعلانية في بعض الصحف، ولا يزال الصحفيون المستقلون يواجهون صعوبات متزايدة في الوصول إلى المعلومات، حيث ينظر عليهم مخاطبة أعضاء البرلمان وحضور عدد من الفعاليات، ناهيك عن رفض أعضاء الحكومة طلبات إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام الناقدة. بل إن حتى أقسام الاتصال في المؤسسات العامة لا تجيب على الأسئلة الموجهة إليها.

المنظمة الدولية كانت أصدرت تقريراً خاصاً عن اعتقال صحفيين فلسطينيين، وكتبت أنه في الصيف الفائت كان يقبع ستة صحفيين فلسطينيين خلف القضبان بتهمة الإضرار بأمن إسرائيل. «مراسلون بلا حدود» دعت السلطات الإسرائيلية إلى توخي الشفافية خلال محاكمتهم، وطالبت في الوقت ذاته بالكف عن عرقلة عمل الصحفيين الفلسطينيين بصفة عامة. وقد أشارت المنظمة مثلاً إلى أن القضاء الإسرائيلي أصدر حكمه في قضية لى خاطر، التي تقبع في السجن منذ ٢٤ تموز ٢٠١٧، حيث خضعت للاستجواب على مدى ٣٤ يوماً قبل أن تظل قيد الاعتقال الإداري إلى أجل غير مسمى، وحكم عليها بوم ١٠ حزيران ٢٠١٩، بالسجن لمدة ١٣ شهراً وغرامة قدرها ٤٠٠٠ شيكل بتهمة «التحريض على أنشطة عداية ضد إسرائيل» وربط علاقات مع حركة حماس، التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية.

وتضيف أن صحافيين فلسطينيين آخرين هما محمد أنور مدى ومصطفى الخروف قد اعتقلا ولفرض تبرير فترة احتجازهما الإداري وتمديدتها، تذرعت السلطات الإسرائيلية بأسباب أمنية زاعمة باستمرار أن لديها «ملفات سرية» تثبت صلات الصحفيين بحركة حماس. لكن وفقاً

كتب هشام نفاع:

التقرير الذي موضع دولة إسرائيل في مكانة متدنية على تدريج مؤشر حرية الصحافة العالمي للعام الحالي ٢٠٢٠، قوبل بتجاهل تام تقريبا في وسائل الاعلام الإسرائيلية نفسها، على اختلافها، من أقصاها إلى أقصاها. على اتساع الطيف الذي يجمع صحافة تجارية وأخرى رسمية، الليبرالي منها والمحافظ واليميني العلني وذاك المقتنع، غابت هذه المعلومة. وفقاً لبحث تصفح رقمي بسيط، يبدو أن موقع «العين السابعة» النقدي الجاد، هو وحده من قام بالتطرق لهذا التقرير الدولي. وبالطبع فالحديث ليس عن مناقشة معمقة للتقرير، ولا عن عقد ندوات في ستوديوهاث التفرزة التي تجتمع على كل ما هب ودب وتنتج كميات تجارية من الكلام، بل حتى تغطية الموضوع في خبر معلوماتي مقتضب، هذا علماً بأنه أصلا من مصلحة الصحفيين أنفسهم أولا الاهتمام بتسليط حزم من الضوء على هكذا معلومة. ولكن يبدو أن هوية المتحررين الأساسيين من انتهاكات حرية الصحافة، هي ما يقرر مدى تغطية هذه المعطيات والتركيز عليها، كما سيتضح فيما يلي.

مؤشر حرية الصحافة العالمي هو ترتيب سنوي للدول تعده منظمة «مراسلون بلا حدود»، وتنتشره بناء على تقييم المنظمة لسجل حرية الصحافة في كل دولة. التقرير مبني على استبيان يرسل إلى منظمات مشاركة مع منظمة «مراسلون بلا حدود» منها ١٤ مجموعة لحرية التعبير في خمس قارات و ١٣٠ مراسلاً حول العالم، بالإضافة إلى صحفيين، وباحثين، وقانونيين، ونشطاء في حقوق الإنسان. الاستبيان، كما جاء على الموقع الرسمي للمنظمة، يسأل أسئلة عن الاعتداءات التي طالت صحفيين وإعلاميين بالإضافة إلى المصادر التي تثبت صدور ضغوط على الصحافة الحرة.

في تقرير العام ٢٠٢٠ من التصنيف العالمي لحرية الصحافة جاء أن «الصحافة الإسرائيلية تتمتع بحرية حقيقية، قل نظيرها في المنطقة، ولكن بالرغم من وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة، فإن الصحفيين يواجهون عداء أعضاء الحكومة إضافة إلى «الرقابة العسكرية» وقرارات منع تغطية بعض المسائل، منها ما يتعلق بالفساد، ناهيك عن إجراءات التكميم التي تعتمدها دوائر المال والأعمال».

ويصف التقرير كيف انتهالت العديد من حملات التشهير ضد وسائل الإعلام من قبل بعض السياسيين، مدعومين بأحزابهم ومؤيديهم، حيث تعرض عدد من الصحفيين لمضايقات وتهديدات مجهولة الهوية، مما اضطر بعضهم إلى طلب حماية شخصية حفاظاً على سلامتهم». هنا يشار إلى أن الصحفيين الذين قاموا بتحقيقات استقصائية متعلقة بشبهات الفساد، التي تحولت إلى بنود في لائحة الاتهام الرسمية المقدمة ضد رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، كانوا أكثر من تعرض لملاحقات وتهديدات (فيما يلي سيتم إيراد بعض الحالات).

من ناحية أخرى، يقول تقرير «مراسلون بلا حدود» إن حقيقة أوضاع الأراضي الفلسطينية مغيبة تماما في الصحافة الإسرائيلية بسبب «الرقابة الذاتية»، أي امتناع هيئات وإدارات التحرير عن تناولها طوعياً ورضوخاً للوجو العدائي العام، بينما يجد المراسلون الأجانب صعوبات في تجديد بطاقتهم. كذلك، تتوالى انتهاكات الجيش الإسرائيلي ضد الصحفيين الفلسطينيين خاضة أثناء تغطية المظاهرات أو المواجهات في الضفة الغربية أو قطاع غزة، حيث قتل صحافيان فلسطينيان وجرح العشرات على أيدي القوات الإسرائيلية في ٢٠١٨، خلال تغطية مسيرة العودة في قطاع غزة. ومنذ ذلك الحين، تتوالى المظاهرات كل أسبوع حيث عادة ما تشهد إصابة العديد من الصحفيين، ففي الضفة الغربية، أدى استخدام الجيش الإسرائيلي للذخيرة الحية في عمليات تفريق المظاهرات إلى إصابات خطيرة فقد على إثرها ثلاثة صحفيين فلسطينيين على الأقل أعينهم بشكل دائم. كما ان العديد من الصحفيين الفلسطينيين، المتهمين بما

في ٢٠١٧: الجيش قام من خلال «الرقابة العسكرية» بتنقيح ما مجموعه ٢٣٥٨ مادة صحافية إخبارية، بما يعادل ٢١٪ من المواد!

فهي تبيع منتجاتها للحكومات المعروفة بانتهاكاتهما المروعة لحقوق الإنسان، مما يوفر لهذه الحكومات الأدوات اللازمة لتتبع الناشطين والمنتقدين. ففي آب ٢٠١٨، استهدف موظف من منظمة العفو الدولية بهجوم، من برنامج لمجموعة «إن إس أو» يسمى بيغاسوس Pegasus، وهو برنامج تجسس، وهو أيضاً مرتبط بالهجمات على الصحفيين في المملكة العربية السعودية والمكسيك والإمارات العربية المتحدة. وقالت داننا إنغلتون، نائبة مدير برنامج التكنولوجيا في منظمة العفو الدولية، التي قدمت شهادة داعمة: «تبيع مجموعة «إن إس أو» منتجاتها للحكومات المعروفة بانتهاكاتهما المروعة لحقوق الإنسان، مما يوفر لهذه الحكومات الأدوات اللازمة لتتبع الناشطين والمنتقدين. وكان الهجوم على منظمة العفو الدولية بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. لقد تجاهلت وزارة الدفاع الإسرائيلية الأدلة المتزايدة التي تربط مجموعة «إن إس أو» بالهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان، وهذا هو السبب في أننا ندعم هذه القضية. فظالما يتم تسويق منتجات، مثل برنامج بيغاسوس، دون رقابة وإشراف مناسبين، فإن حقوق وسلامة موظفي منظمة العفو الدولية وحقوق النشطاء والصحافيين والمعارضين الأخرين في جميع أنحاء العالم عرضة للخطر».

يشار إلى أن البحوث وثقت استخدام برنامج التجسس بيغاسوس التابع لمجموعة «إن إس أو» لاستهداف مجموعة واسعة من المجتمع المدني، في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ما لا يقل عن ٢٤ من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والبرلمانيين في المكسيك؛ واحد موظفي منظمة العفو الدولية؛ وناشطين سعوديين وناشط حقوقي إماراتي وغيرهم. وقالت «العفو الدولية»: لقد حان الوقت لوقف استخدام أدوات مجموعة «إن إس أو» لاختراق المجتمع المدني وترهيبه وإسكات صوته. ونحن مصممون على مساعلة مجموعة «إن إس أو» عن دورها في الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان.

مجلس الصحافة الإسرائيلي أعلن أنه يرى في اللافتة غير الموقعة باسم الناشر، بداية حملة أخرى من التحريض في الحملة الانتخابية ضد وسائل الإعلام، علماً بأن الحزب الحاكم، الليكود، رفض شكوى والنماسات لمنع نشر دعاية مجهولة المصدر. وبقدم الحزب موقفه العلني في هذا الشأن إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية، وطالب بان يتم رفض الاتسام المقدم بذلك الشأن، من دون إجراء نقاش حوله. كما اعترضت الحزب على تمرير قانون سريع قبل الانتخابات، يمنع نشر الدعاية المجهولة على الشبكة، فيموجب قانون الدعاية، يجب أن يحمل أي إعلان يتم طلبه من قبل أحد الأحزاب «اسم وعنوان الشخص المسؤول عن الطلب».

ترخيص رسمي لشركة تنتج تقنيات تجسس وملحقة لصحافيين

لفهم جانب من رؤية المؤسسة الحاكمة لحرية الصحافة والصحافيين، يمكن التطرق إلى القصة التالية التي لعب فيها الجهاز الحاكم في إسرائيل دوراً خطيراً في ملاحقة صحافيين وناشطين مدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم. المسألة هي شكل ومضمون التعاطي مع الحريات الصحافية كقيمة وممارسة. فقد أعلنت منظمة العفو الدولية العام الماضي قرارها اتخاذ إجراء قانوني لإحالة وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى المحكمة، ومطالبها بإلغاء ترخيص التصدير الذي منحته لمجموعة «NSO». وهي شركة تتخذ من إسرائيل مقراً لها استخدمت منتجات برامج التجسس الخاصة بها في الهجمات المروعة على صحافيين نشطاء، على حد تعبير المنظمة. في نص الشكوى، أوضح ما يقرب من ٥٠ من أعضاء ومؤازري الفرع الإسرائيلي لمنظمة العفو الدولية، وآخرين من مجتمع حقوق الإنسان، كيف عرضت وزارة الدفاع الإسرائيلية حقوق الإنسان للخطر من خلال السماح لمجموعة «إن إس أو» بمواصلة تصدير منتجاتها.

يمكن أن يحدث في إسرائيل قريباً. الضحية المحتملة هي رجل قانون، صحافي أو سياسي كبير من الأحزاب التي تشكل معارضة لاستمرار حكم نتانياهو. وفضل: «الصحافيون المعرضون للخطر هم مراسل الشؤون القضائية والجنائية في «أخبار ١٢» غاي بيلغ، مراسل الشؤون القضائية والجنائية في «أخبار ١٣» أفيغاد غليكمان، وحلل «أخبار ١٢» امنون ابراموفيتش، ومحلل «أخبار ١٣» ريفيد دروكر، والمحلل في «معاريف» و«راديو ١٠٢» بن كسبيت.

وقال إن المذكورين، إضافة إلى سياسيين وقضاةيين أوردهم بالأسماء، «تم اعتبارهم مرة تلو الأخرى من قبل نتانياهو ومستشاريه تهديداً واضحاً وحقيقياً للدولة وللنظام. فهم شركاء في «المطاردة» و«حملة الصيد» و«محاكاة الملفات» وهم يقومون بـ «انقلاب» وضرب الديمقراطية» وتنفيذ «اغتيال سياسي». صفحات الفيسبوك واتس أب وتويتر مليئة بالتحريض الفظ والعنيف ضد من تم ذكرهم هنا. وقد تم تحديدهم بصورة صريحة من قبل نتانياهو وابنه وبلاطه، بما في ذلك أسماء وصور». وبعد أن ربط بين الحاصل اليوم وبين اغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين، قال: «الصورة واضحة للغاية، لكن لا أحد يقوم بقراءتها في الوقت الصحيح. يتم ربط النقاط بخط أسود لاحقاً فقط، ويتم فهم الصورة بشكل كامل في وقت متأخر جداً فقط. نتبها هو أننا أقوم بتحذيركم». قبيل الانتخابات قبل الأخيرة تم نصب لافتة كبيرة عند تقاطع شوارع رئيسية مركزي قرب تل أبيب، تحمل صوراً للصحافيين بن كسبيت وامنون ابراموفيتش ورفيد دروكر وغاي بيلغ، وقد كتب فوقها شعار: «هم لن يقرروا»، في اتهام لهم بأنهم يعملون ضد نتانياهو، وهي فرية يطلقها اليمين الإسرائيلي باستمرار ومنهجية ضد كل من يوجه أي نقد. وفي الوقت نفسه، تم فتح صفحة على الفيسبوك تحت نفس الشعار، وكتب في إحدى المشاركات: «منذ سنوات تحاول وسائل الإعلام التسريب بشكل منهجي رسائل كراهية ضد نتانياهو».

في مقارنة لتقرير «مراسلون بلا حدود» مع تقارير لمنظمات أخرى، جاء في تقرير منظمة «فريدم هاوس» الأميركية لهذا العام (التي وجهت إليها سابقاً انتقادات كثيرة تتهمها أصلاً بالتسامح مع السلطات الإسرائيلية) أن قطاع الإعلام الإسرائيلي ككل هو قطاع «حيوي وحز في انتقاد سياسة الحكومة»، ولكن «في حين أن نطاق التقارير المسموح بها واسع بشكل عام، إلا أن المقالات المطبوعة حول المسائل الأمنية تخضع لرقابة عسكرية. وفقاً لنتائج طلب حرية المعلومات، قام الجيش في عام ٢٠١٧ بتنقيح ما مجموعه ٢٣٥٨ خيراً إخبارياً جزئياً أو كلياً، أو ٢١ بالمئة من المقالات التي قدمتها له وسائل الإعلام لمراجعتها مسبقاً، وتوقف أيضاً عند «حجب المكتب الصحافي الحكومي من حين لآخر البطاقات الصحافية من صحافيين لمنعهم من دخول إسرائيل، بحجة الاعتبارات الأمنية».

ويضيف تقرير المنظمة: «يسمح قانون عام ٢٠١٧ للشرطة والمدعين العامين بالحصول على أوامر المحكمة التي تتطلب حظر المواقع الإلكترونية التي تم العثور عليها لنشر محتوى إجرامي أو مسيء، وحذر دعاة حرية التعبير من أن الإجراء قد يسمح بقمع الكلام المشروع. وأثار دور بنيامين نتانياهو المزودج كرئيس الحكومة وزير للاتصالات بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ تساؤلات حول تضارب المصالح التي تشمل الوظائف التنظيمية للوزارة. وواظر على الاستقالة من منصب وزير الاتصالات في ضوء تحقيقات الشرطة في الاشتباه بمحاولاته لترتيب تغطية مؤيدة لمواقفه من بعض وسائل الإعلام الخاصة».

محلل إسرائيلي: هناك صحافيون معرضون لخطر شديد يبلغ حدّ القتل!

في تشرين الثاني الماضي حذّر الصحافي أوري مسفاف (هارتزمن) من مخاطر وقوع اغتيال يتعرض له صحافيون من بين آخرين. وكتب: يجب على الشرطة وجهاز الأمن العام ومواطني الدولة معرفة أن قتلًا سياسيًا

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي